البطالة في العالم الإسلامي
أبعادها الاجتماعية والاقتصادية

دكتور/ عمر محمد الصادق أحمد سعود(*)

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التى تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب؛ بل أصبحت واحدة من أخطر مشكلات الدول المتقدمة، وهى فوق ذلك كله تحمل بين طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ولعل من أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية تفاقم مشكلة البطالة المتزايدة، والزيادة في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. كما أنها من أبرز ملامح التخلف في الدول النامية. ولهذا يجب أن تجتذب البطالة انتباه جغرافي السكان باعتبارها لب المشكلات السكانية. وتكتسب مشكلة البطالة خطورتها من عدة اعتبارات أهمها:

١- إن البطالة تمثل جزءا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي فإنها يمكن أن تترجم إلى منتجات مهدرة يخسرها المجتمع.

٢- إن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى في صفته الإنسانية، فالآلات لا يضيرها أن تترك عاطلة، والأرض لا يضيرها أن تترك

(*) أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد – كلية الدراسات الإنسانية فرع البنات – جامعة الأزهر

دون استغلال، ولكن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دورا له في عملية الإنتاج.

٣- إن العمل وإن كان أحد وسائل الإنتاج إلا أنه الهدف من هذا الإنتاج فالهدف من أى نشاط اقتصادي هو تحقيق الرفاهية المادية للإنسان.

٤- إن البطالة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى لا يمكن إهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية في أى مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي، فليس هناك ما هو أخطر على أى مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين سوى أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين متعلمة، وهذه هي إحدى سمات البطالة في الوقت الحاضر حيث تتفشى البطالة بين المتعلمين او على الأقل تكون أكثر وضوحا بينهم.

حارب الإسلام البطالة والتسول، وسد كافة المنافذ الموصلة إليهما، ومن ذلك أنه عالج كافة البواعث والمعوقات النفسية التى يمكن أن تعيق الإنسان عن العمل، فرفض القعود عن العمل بحجة العبادة، واعتبر العمل عبادة إذا لم يكن في معصية الله، كما رفض القعود عن العمل بحجة التوكل على الله، أو بحجة عدم وجود فرصة عمل، فمن لم يجد عملاً في بلده فعليه بالهجرة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾(النساء/١٠٠).

تعريف البطالة:

المقصود بالبطالة هو عدم اشتغال جزء من القوى العاملة بالرغم من انها قادرة وراغبة في الحصول على عمل. وللوصول إلى من هم في قوة

العمل يستبعد منها الأطفال الأقل من ١٥ سنة، وكبار السن عند سن المعاش في بعض البلدان ٦٠ سنة وفى بعض البلاد الأخرى قد يرتفع إلى ٦٥ سنة، وكذلك العاجزين وربات البيوت اللاتي لا يرغبن في التوظف وطلاب المدارس، ومن بلغ سن المعاش ويبحث عن عمل.

ولمشكلة البطالة أبعادها وجوانبها المتعددة فهناك البعد الاقتصادي للمشكلة والبعد الاجتماعي والبعد الجغرافي والبعد التخطيطي، وبعد آخر يتعلق بسياسات التنمية وكيفية توزيع الاستثمارات في الماضي والحاضر والمستقبل، وغير ذلك من الأبعاد والجوانب الأخرى. ولكي يتم تشخيص تلك المشكلة وتحديد مسبباتها وسبل علاجها فإن ذلك يتطلب تضافر الجهود من المتخصصين للتعمق في دراسة المشكلة من جوانبها المختلفة والتوصل إلى أفضل واسرع الحلول الممكنة لها.

ويمكن تصنيف البطالة إلى الأنواع التالية:

أنواع البطالة:

تتنوع البطالة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن التمييز بين عدة أنواع على النحو الآتي:

١-البطالة السافرة:

وهى البطالة الإجبارية أو الصريحة Open Unemployment وتتمثل في الشكل الواضح لفائض العرض بسوق العمل مقارنة بالطلب عليه، ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة من الباحثين عن العمل إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع[١].

---

(١) ليلى أحمد الخواجة: دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق

٢-البطالة المقنعة:

ويكون فيها الإنسان ملحق بوظيفة ويتقاضى راتبا أو أجرا، وغالبا لا يبحث عن عمل، غير أن إسهامه في الإنتاج غير مؤثر. ومن ثم إذا استغنى صاحب العمل عنه فإن الإنتاج لا يقل. وعلى ذلك تعرف البطالة المقنعة بأنها ذلك الجزء من العمالة التى يمكن سحبها من ميدان العمل (في المزرعة أو المصنع او المكاتب الحكومية أو غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى) دون ان ينقص الإنتاج. وبمعنى آخر توجد البطالة المقنعة حيث تكون الإنتاجية الحدية للعمل مساوية للصفر.

وتنتشر البطالة المقنعة في الدول المكتظة بالسكان التى يغلب عليها النشاط الزراعي أو كبر حجم قطاع الخدمات الحكومية بحيث يستخدم كنوع من الإعانة الاجتماعية، كما هو الحال في دول العالم الإسلامي و الدول النامية.

٣-البطالة الموسمية:

تخضع بعض الأنشطة الاقتصادية لطبيعة موسمية، ومن ذلك الزراعة. ففي بعض الشهور يكثر الطلب على الأيدي العاملة، وفى بعض الشهور الاخرى يقل الطلب عليها كثيراً. ففي مواسم نقص الطلب يتعرض جزء من العاملين في قطاع الزراعة للتعطل بعض الوقت. ويطلق على هذا النوع من البطالة اسم البطالة الموسمية.

٤-البطالة الاحتكاكية:

من المعروف أن الحياة تتميز بالحركة الدائمة. وخلال هذه الحركة تنمو بعض الانشطة وتندثر بعض الأنشطة الأخرى، وكذلك تتطور أساليب الإنتاج،

العمل، مؤتمر البطالة الأول فى مصر، ١٩٨٩ صـ ١٨٩.

ومن ثم يتغير حجم الطلب على المهن المختلفة. وهى تنشأ نتيجة ترك الأفراد لأعمالهم السابقة من أجل البحث عن فرص عمل أفضل[1]، وينطبق ذلك بصفة خاصة على مهاجرى الريف الذين يتركون أنشطتهم الزراعية أو الخدمية في الريف وينتقلون إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية بغية التوصل إلى فرص عمل أكثر ملائمة من وجهة نظرهم وذلك على الرغم من علمهم بوجود قدر متزايد من البطالة في الحضر.

في مثل هذه الحالات يجب أن يبحث هؤلاء الأفراد عن عمل في مجال آخر. وهذا العمل الجديد يتطلب منهم التدريب والتأهيل لاكتساب المهنة الجديدة وإلى أن يتم ذلك يكون الفرد في حالة بطالة يطلق عليها اسم البطالة الاحتكاكية، أى أن هذه البطالة تكون مؤقتة خلال الفترة التى ينتقل فيها الأفراد من مهنة إلى أخرى نتيجة لتغير أنماط الطلب في المجتمع أو أساليب الإنتاج المختلفة أو الاثنين معا.

٥-البطالة الهيكلية:

ويقصد بالبطالة الهيكلية حالة تعطل بعض أفراد نتيجة لاختلاف هيكل الاقتصاد القومي عن هيكل القوة العاملة وحجمها. وهى ناتجة عن الاختلال والتشوه الذي يصيب سوق العمل وهيكل الاقتصاد مما يؤدى إلى التناقص المستمر في قدرة القطاعات الإنتاجية على إيجاد فرص عمل جديدة تستوعب المتاح من قوة العمل بشكل منتج[2].

---

(1) Harris y., Sabot R., Urlan unemployment in LDC'S towards a more general search Model" in sabot R., ed., Migration and labor Market in developing countries, westview press Boulder, Colrodo, 1982. PP 65. 83.

(٢) ليلى أحمد الخواجة: مرجع سابق ذكره، صـ٢٠٤.

مثال ذلك أن يكون القطاع الصناعي صغيرا والزراعة لا تنمو بالمعدل المطلوب في الوقت الذي يكون فيه حجم السكان كبيراً ويتزايد بمعدلات مرتفعة في مثل هذه الحالات نجد أن الزراعة لا تستوعب الأيدي العاملة المتاحة فيها، وقطاع الصناعة لا يوجد به فرص عمل تذكر وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات، وفي ظل هذه الأوضاع نقول أن البطالة السائدة هي بطالة هيكلية.

٦-البطالة الكلاسيكية:

وهي التي تقترن فيها البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعروض من السلع عن الطلب عليها، وتكمن أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمل، مما يدفع رجال الأعمال لعدم زيادة المعروض من السلع، وعدم زيادة مستوى التشغيل وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية التي يمكن أن يقوموا بها، ونجد تشابها بين هذه الحالة وجوهر التحليل الكلاسيكي مما يدفع إلى وصف البطالة في هذه الحالة بانها كلاسيكية(١).

٧-البطالة الدورية وتسمى البطالة البنيوية:

:Structural Unemployment

قد يتعرض الاقتصاد القومي لتقلبات اقتصادية يطلق عليها الاقتصاديون اسم الدورات الاقتصادية، ويفترض أن هذه الدورات تتناوب فيكون هناك رواج وازدياد في النشاط الاقتصادي، وتستخدم الطاقات الإنتاجية المتاحة بما يقرب من طاقتها الكاملة. فإذا زاد هذا الرواج دون أن يكون هناك موارد

---

(1) **Ellmon. M, Eurosclerosis in "Unemployment internal perspective" eds, by gunderson M. Meltz N.M., and ortry S., University of Toronto press. London, 1987, PP. 49-50.**

جديدة لكي تعمل على زيادة الإنتاج فإنه يحدث التضخم الذي يتفاقم إلى أن يحدث الانتكاس في الاقتصاد القومي وتبدأ المصانع في التوقف وتظهر بوادر البطالة ويقل الطلب وتميل بعض الأسعار نحو الانخفاض، ويتعمق هذا الانتكاس إلى أن يصل إلى حالة من الركود وتقل فرص العمل وتنخفض بعض الدخول ويصل هذا الركود إلى أدنى درجاته في حالة الكساد. وتنتشر البطالة وتنخفض الأسعار وكذلك انخفاض مستوى الدخول، إلى أن يحدث انقلاب في الأوضاع الاقتصادية وتتحقق فيه قوة شرائية جديدة بسبب أو آخر وتبدأ زيادة الإنتاج مرة أخرى. وتتوفر فرص العمل ويقل مستوى البطالة وهكذا.

وهذا يعنى أنه في فترات الركود والكساد تظهر البطالة وتتفشى في المجتمع وتختفي هذه البطالة في حالات الانتعاش والرواج. ويطلق على مثل هذه البطالة اسم البطالة الدورية أو البنيوية.

٨- البطالة الإجبارية:

وتعنى وجود أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص العمل اللازمة، ومن ثم فهي تعبر عن انخفاض الطلب الفعال للعمالة الزائدة نتيجة لنقص الآليات الذاتية اللازمة لتحقيق مستوى التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج.

٩- البطالة الكنزية:

وهى تتميز بوجود فائض في العرض عن الطلب في كل من سوق العمل وسوق السلع، وهذه الحالة لا ترجع البطالة المشاهدة لارتفاع معدلات الأجور، وإنما لقصور الطلب في سوق العمل وبعبارة أخرى فإن المنظمين سوف يحجمون عن تشغيل عدد إضافي من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج التى ستترتب على زيادة التشغيل لن تجد من يشتريها، ونتيجة لتشابه

هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناجمة عن انخفاض الطلب الفعال في التحليل الكنزى توصف البطالة في هذه الحالة بأنها بطالة كنزية[1].

١٠- البطالة الاختيارية:

وهى ظاهرة جديدة وغريبة حيث يختار الفرد بنفسه الفراغ بدلا من العمل واكتساب أجر إضافي، حيث يخلد إلى الراحة مفضلا إياها على السلع الأخرى التى يمكن الحصول عليها بأجر العمل الإضافي، ويكتفي بمستوى من الدخل الذي -رغم تواضعه- يكفى لإشباع كافة حاجاته وتطلعاته البسيطة المحددة، بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلا على بذل المزيد من الجهد[2].

البطالة على الصعيد العالمي:

تمثل البطالة والعمالة الجزئية في الوقت الحاضر، ظاهرة في كافة دول العالم، مع اختلاف أنماطها وكثافتها من دولة إلى أخرى. وتؤكد الإحصاءات المنشورة عن البطالة في أوروبا أن عدد العاطلين في دول المجموعة الاوروبية التسع يقدر بحوالي ٣٥ مليون عاطل. كما بلغت نسبة البطالة إلى قوة العمل في بعض الدول إلى أعلى من معدلاتها المتعارف عليها على النحو الموضح في الجدول رقم (١).

---

(١) ليلى أحمد الحواجة: مرجع سابق ذكره، صـ١٨٩.

(٢) سلوى سليمان: البطالة فى مصر وقضية التنمية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر البطالة الاول فى مصر، ص ٣٢٢.

جدول رقم (١)

نسبة البطالة في بعض دول العالم عام ١٩٩٤[١]

البلد	النسبة ٪
أسبانيا	٢٣
فرنسا	١٢
ايطاليا	١١,٧
الدانمارك	١١
المملكة المتحدة	١٠
ألمانيا الشرقية	١٥
ألمانيا الغربية	٩ لعام ١٩٩٣
ايرلندا	٢٠
هولندا	٤,٢
بلجيكا	١١
اليابان	٢,٦ لعام ١٩٩٣

ويجب التأكيد مرة أخرى على أن قصور مصادر البيانات واختلافها وتسييس الأرقام في بعض الأحيان يؤدى إلى تفاوت أرقام البطالة من دولة لأخرى وقد يرجع هذا التفاوت أيضاً إلى التركيب المهني، والنشاط

(١) المصدر: عبد اللطيف هنيدى، تطور ظاهرة البطالة مع التركيز على مشكلة بطالة الخريجين الجدد ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٤ معهد التخطيط القومي ص ٨ العمال ٩٤/٤/٢٨ - ١٩٩٤/٤/٢٩ IL- Geneva 1993 P. 633.

الاقتصادي لقوة العمل، كما أن للسن والنوع والتعليم والتدريب دخل كبير في تحديد أشكال البطالة التي تواجه قوة العمل.

ويتضح تضارب البيانات وتباين حجم البطالة في بعض الدول، مثل فرنسا على سبيل المثال، حيث نجد أن عدد المتعطلين حسب المعايير المحددة بمكتب العمل الدولي قد بلغ حوالي ٢,٥ مليون عاطل، وهذا العدد لا يشمل المتعطلين المحبطين والمرضى أو الذين يعملون لساعات قليلة، أما عدد طالبي العمل المقيدين في الوكالة القومية للعمل الذي يعد دليلا للبطالة كان حوالي ٣ ملايين متعطل تقريبا في أواخر عام ١٩٩٣. ومع ذلك نجد أن بعض الخبراء يميلون إلى تعريف أوسع للبطالة يشمل كافة الموجودين خارج سوق العمل الرسمي بما في ذلك المتعطلين بالفعل في برامج التدريب والتأهيل والأشخاص الموجودين على هامش سوق العمل، حيث يؤدون أعمالا موقتة، وطالبي العمل الذين يزيد عمرهم على خمسين عاما، وأخيرا بعض الأشخاص الذين يتلقون الحد الأدنى من مرتب البطالة من غير المقيدين في الوكالة القومية للعمل ولا يشتركون في برامج التأهيل وعلى ذلك فإن بعض المؤشرات المتشائمة توضح وجود ٤,٥ مليون متعطل أو فرد خارج سوق العمل الرسمي في فرنسا، وهنا يثار السؤال الآتي: هل بالفعل كل من يعمل خارج هذه الأسوار الرسمية يعد عاطلا أو في حالة تبطل، حتى لو كان يعمل بالقطاع غير الرسمي؟.

وهناك مثال آخر، ففي اليابان نجد أن إحصاءات البطالة وأرقامها تتوقف على التعريفات المستخدمة للبطالة، وما إذا كان العمل يؤدى لبعض الوقت أو يشمل العمال المحبطين الذين لا يبحثون عن عمل... الخ. وتلاحظ في جدول رقم (١) انخفاضا في أرقام البطالة في اليابان وذلك لأن الأشخاص

الذين كانوا يشتغلون ولو ساعة في غضون الأسبوع الذي جرى فيه التعداد لايعتبرون من المتعطلين، بالإضافة إلى أننا إذا أخذنا في الاعتبار العمال "المحبطين" الذين لا يبحثون عن عمل لارتفع معدل البطالة في اليابان من ٢,٧٪ في السنة إلى ٩,٦٪ (في مقابل ٦,٤، ٩,٣ في الولايات المتحدة). وثمة عامل آخر يسهم في تضخم القوى العاملة، وهو النسبة المرتفعة للأشخاص الذين يبلغون من العمر أكثر من ٦٠ عاما، ويواصلون العمل بسبب ضآلة المعاشات.

كذلك تشهد الدول الأفريقية جنوب الصحراء، تصاعداً مستمراً في معدلات البطالة السافرة فيها خاصة في المناطق الحضرية. ففي الوقت الذى تزايدت فيه قوة العمل الحضرية لم يرتفع مستوى التشغيل في القطاعات الرسمية في الحضر بالقدر الذي يسمح باستيعاب هذه الأعداد المتزايدة. مما أدى إلى حدوث زيادة سنوية في معدل البطالة بها، واضطرار الكثير من العاطلين إلى البحث عن آليات التكيف، في ظل عدم وجود إعانات للبطالة وارتفاع مستويات المعيشة، وذلك لمواجهة ضيق فرص العمل.

وقد تمثلت أهم هذه الآليات في العمل بالقطاعات والأنشطة غير الرسمية كوسيلة للحصول على حد أدنى من الدخل يمكنهم من البقاء والاستمرار. كما يندرج أيضاً ضمن آليات التكيف من جانب الأفراد انضمام عدد أكبر من أفراد الأسرة لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي، خاصة النساء والأطفال، وذلك لتعويض انخفاض دخل العائل الرئيسي.

وفى الدول الاشتراكية التى تحولت مؤخراً إلى اقتصاد السوق، تمثل البطالة السافرة ظاهرة حديثة، يتوقف حجمها على الاستراتيجية التى تتبناها هذه الدولة. فعلى سبيل المثال نجد أنه في روسيا ارتفع عدد العاطلين المسجلين في أواخر عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٣ مليون عاطل، أى حوالي

١٥,٧٪ من حجم القوى العاملة، أو ما يقرب من ٢٥٪ إذا أسقطنا من الاعتبار مجال الزراعة الخاصة.

ويُفسر انخفاض أرقام البطالة في أمريكا اللاتينية عنها في أوروبا الغربية باختلاف طريقة الحساب بين السكان البالغين سن العمل وبين حجم القوى العاملة المؤهلة للعمل. فنجد أن معدل البطالة السافرة في أمريكا اللاتينية قد انخفض نسبيا طوال عقد الثمانينيات (في حدود ١٠٪ أو أقل من اجمالي قوة العمل).

وذلك باستثناء بعض الدول مثل بوليفيا خلال النصف الأول من هذا العقد.

ففي البرازيل يقدر عدد السكان البالغين في عام ١٩٨٨ بحوالي ٧٦٪ من إجمالي عدد السكان، يعمل بالفعل حوالي ٤١,٥٪ ومن ثم كان معدل البطالة شديد الانخفاض نتيجة لتضارب مصادر البيانات، واختلاف مفهوم البطالة، والعوامل السياسية التى تؤثر في البيانات الرسمية. وهناك عامل آخر يرجع إلى عدم دقة البيانات يتمثل في تلك النسبة الكبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي، والتى لا تشملهم عملية إحصاء دقيقة. ففي البرازيل مثلا تبلغ هذه النسبة حوالي ٥٧,٩٪ وهى نسبة لا يستهان بها.

ويوضح الجدول التالي (رقم٢) معدلات البطالة في بعض الدول في أمريكا اللاتينية، حيث نلاحظ انخفاض هذه المعدلات بالنسبة لأوروبا الغربية، ويرجع ذلك إلى الأسباب التى سبق ذكرها.

جدول رقم (٢)

تطور معدلات البطالة السافرة في بعض دول أمريكا اللاتينية[١]

الدولة / السنة	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩٠
الارجنتين	٤,٨	٥,٢	٧,٤
بوليفيا	٩,٧	٣٠,٠	١٩,٠
البرازيل	٧,٩	٢,٦	٤,٨
المكسيك	٤,٢	٤,٢	٣,٦

ويجب التأكيد على أن الأفراد الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى قد انضموا للعمل بالقطاع غير الرسمى، بدلا من البقاء في حالة تعطل سافر. ويؤكد ذلك أن معدل نمو التشغيل في هذا القطاع والذى بلغ ٤,٩٪ خلال الفترة من ٨٠-١٩٨٥ كان أعلى بكثير من نظيره في القطاع الرسمى والذى قدر بـ١,٩٪ خلال تلك الفترة بالنسبة لإجمالى دول أمريكا اللاتينية.

أشكال البطالة وصورها في العالم الإسلامي:

تشير معظم الدراسات أن هناك أشكالاً مختلفة للبطالة أهمها البطالة السافرة أو المزمنة والمقنعة أو الدورية أو الاختيارية أو لمدة زمنية قصيرة أو الموسمية أو التركيبية داخل صناعة أو حرفة معينة، أو فنية تنشأ عن وسائل الإنتاج المختلفة المتطورة، أو مستترة حينما لا تكون القوى الإنتاجية للعمال مستثمرة بالكامل[٢].

---

(١) المصدر:

IL- Bulletin Of Labour Statistics, 1992, N" 4.
IL- Year Book; of Labour Statistics, Geneva 1991.

(2) **Clarke. J.I. "Population Geography" Oxford, 1976. P 89.**

وتعتبر البطالة والبطالة الجزئية بالذات من سمات المدن الكبرى في الدول النامية ورغم صعوبة قياسها في هذه المجتمعات إلا أنها تمثل مرضا اجتماعيا خطيرا يجب التخلص منه، وبخاصة بين الشباب حديثي التخرج الباحثين عن العمل والذين يعانون من نقص فرص التشغيل، الأمر الذي يؤدى إلى الجريمة والاضطراب السياسي. كذلك يعيش الكثيرون في هذه المدن على العائد من عمل بسيط أو عمل موسمي مؤقت أو عن طريق البحث عن المعيشة والغذاء المناسب. وكذلك خدم المنازل والباعة الجائلين وسائقى سيارات الاجرة وماسحى الأحذية والحمالين وحراس الليل والبساتين، وغالبا ما يقوم ثلاثة أشخاص بعمل شخص واحد ومع هذا يعولون أسرا كبيرة واقارب وأصدقاء من أجورهم المنخفضة ولذلك فإن الفقر وسوء التغذية من مآسى المدن في الدول النامية. وتعانى معظم مدن أفريقيا الإسلامية من البطالة المزمنة التى تضم آلاف الأشخاص العاطلين والتى تزداد بصورة ثابتة في معظم هذه الدول. وتفسر هذه البطالة بتدفق المهاجرين من الريف بحثا عن فرص عمل أفضل في المدن الأمر الذي ادى إلى انتشار أحياء الفقراء أو احياء الأكواخ وازدحامها[1]. أما البطالة الجزئية أو المقنعة فتسود في المناطق المزدحمة من الأقاليم الزراعية الكثيفة الأقل تقدما في العالم الإسلامي وترجع إلى وجود نسبة كبيرة من قوة العمل في المجتمعات تزيد عن حاجة العمل فيها. ويرجع ذلك لأسباب منها أن الآلات الزراعية الحديثة يقوم كل منها بعمل ٥٠ عاملا على الأقل دون إمكان توفير عمل جديد لهؤلاء العاطلين. ويعنى هذا أن كل تقدم تكنولوجي في البلاد المختلفة يقابله تأخر اجتماعي في اغلب الأحيان. وكثيرا ما تلجأ حكومات دول العالم الثالث إلى تعيين المتعلمين

(1) Clarke, J.I. "Population Geography and the Developing Countries". Oxford 1974. P. 47.

من ذوى التكوين المهنى في مختلف دوائر الدولة كموظفين أو عمال أو خفراء دون حاجة ماسة لهم وهو ما يسمى بالبطالة المقنعة وذلك تحاشيا للانفجارات الاجتماعية مما يؤدى لامتصاص قدر كبير من ميزانية الدولة عوضا عن توظيف المبالغ الطائلة التى تؤلف مرتباتهم التى يتقاضونها في مجالات إنتاجية كالصناعة أو بناء البنية الأساسية[1].

وتؤدى هذه البطالة في الريف الإسلامي إلى هجرات موسمية تتحول إلى هجرات دائمة إلى المدن يكون لها تأثير معاكس في المناطق الريفية يتمثل في نقص الإنتاج الزراعي وازدياد أسعار المواد الغذائية.

ومن أسباب ارتفاع نسبة البطالة في العالم الإسلامي تركيز جهود الدول الإسلامية على التعليم الأكاديمي النظري في المراحل الثانوية والجامعية وإهمال التعليم الفنى والمهني، الأمر الذي يزيد أعداد الخريجين من هذه المراحل عن حاجة العمل إليهم، وهى البطالة المقنعة ومن هذه الأسباب انخفاض نصيب الفرد من الأرض الذي يؤدى إلى توزيع غير متساو بين الأفراد فضلا عن الفقر الواسع الانتشار في كثير من المجتمعات الريفية في أفريقيا والذى يحرم الأفراد من الحصول على الضروريات الأساسية ويسبب انتشار الجوع الذي يقلل من قدرة الفرد على العمل، كذلك فإن الضغط السكانى على الأرض في أفريقيا يسبب نقصاً كبيرا في فترات ترك الأرض للراحة ويزيد من الرعى وتربية الماشية التى تؤدى بدورها إلى تعرية التربة واستنزافها ويتمثل هذا كله في قلة فرص العمل المتاحة وانتشار البطالة.

---

(١) عبد الرحمن حميدة: "جغرافية التخلف" مجلة كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية. العدد الرابع. ١٩٨٠، صـ٦٨.

وهكذا فإن زيادة عدد السكان تؤدى إلى نشأة بطالة متميزة في المجتمعات الزراعية.

مستويات البطالة في العالم الإسلامي:

تفتقر البطالة إلى الإحصاءات الدقيقة التى تمكن من تتبع تطورها في الدول الإسلامية، وفيما يلى نلقى الضوء على بعض نسب البطالة في العالم الإسلامي:

١- تقدر نسب البطالة لمن هم في سن العمل من سكان العالم الإسلامي بحوالى ١٥٪ من إجمالى السكان أو ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع القوى القادرة على العمل وتزداد هذه النسب بين سكان الريف بدرجة خاصة[١] وتعتبر نسبة عالية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة[*].

٢- تزداد نسبة البطالة في بعض دول العالم الإسلامي بصورة واضحة عنها في الدول الأخرى ففي باكستان تعتبر البطالة الجزئية والبطالة الموسمية مشكلة كبرى بينما ارتفعت نسبتها في المناطق المدنية إلى ١٥٪ في السنوات الأخيرة.

---

(١) حسن عبد القادر صالح: الغذاء والسكان فى العالم الإسلامى – مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. العدد الأول. ١٩٧٧. ص٤٦.

( ) يمكن حساب نسبة البطالة كمايلى:

١- نسبة البطالة إلى جملة السكان =

٢- نسبة البطالة إلى من هم فى سن العمل (القوة العاملة النظرية(المفترض)

= عدد العاطلين / عدد السكان فى فئة سن العمل(١٥-٦٥) × ١٠٠.

٣- نسبة البطالة إلى قوة العمل الحقيقية (القوة العاملة الفعلية (الحقيقية)

= عدد العاطلين/ عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة× ١٠٠.

٣- ترتفع نسبة البطالة بين ٥-١٠٪ في كل من إندونيسيا وإيران وماليزيا وأفريقيا الوسطى وفولتا العليا. ففي إندونيسيا كان ٦,١٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد عام ١٩٧١ من العاطلين[١].

وفى إيران كانت نسبة ٨,٥٪ من مجموع القوى العاملة تعانى من البطالة الموسمية في نفس العام، أما في ماليزيا فكانت البطالة تمثل مشكلة خطيرة منذ عام ١٩٦٥م، وقد ضاعف من حدتها سرعة زيادة السكان وفرص التعليم المتوفرة والهجرة إلى المدن، وفى عام ١٩٧٤م، بلغت نسبة البطالة فى ماليزيا ٧٪ وارتفعت إلى أكثر من ١٠٪ في المدن الكبرى، بينما كانت البطالة الجزئية مشكلة كبرى في المناطق الريفية رغم الجهود الحكومية الرامية إلى وضع برامج لتدريب الشباب.

ورغم هذا فإن الأجزاء الشرقية من ماليزيا يمكنها استيعاب مزيد من الأعداد لتوفر فرص عمل أكبر لديها[٢].

وإلى جانب الدول السابقة ترتفع نسبة البطالة في بنجلاديش بصورة كبيرة، ويفتقر العمال الزراعيين إلى حماية تعويضات العجز والشيخوخة.

وفى أثيوبيا يتذبذب رقم العاطلين بسبب الطبيعة الموسمية لكثير من الأعمال.

وفى موريشيوس وصلت البطالة إلى أقصاها في مايو ١٩٧٢م، حيث بلغت ٣٩٣٢٨ شخصا وإن هبطت إلى ١٩٠١٤ شخصاً في سبتمبر ١٩٧٤ وإلى ١٧١٠٠ شخص في عام ١٩٧٧م، وتبلغ نسبة البطالة ١٦-٢٥٪ من قوة العمل في البلاد وذلك بسبب عدم قدرة مشاريع التنمية على استيعاب جزء

(1) Encyclopedia of the Nations, "Asia" P. 273.

(2) Encyclopedia of the Nations, "Asia" P. 335.

كبير من الأشخاص القادمين إلى سوق العمل.

وفي السنغال قدر أن نحو ٥٠,٠٠٠ عامل كانوا متعطلين جزئيا أو كليا في داكار خلال عام ١٩٧٤م، بسبب الجفاف بالدرجة الأولى[١]، أما في سيراليون فتعتبر البطالة في المدن مشكلة كبرى كما ترتفع نسبة البطالة في البلاد خاصة بسبب الزراعة الموسمية التي يعمل بها ٧٧٪ من السكان وبسبب العمل الموسمي في المناجم. وكلما زاد السكان زادت نسبة البطالة بسرعة، ومع ذلك فإن بعض القوى العاملة التي لا تستطيع الحصول على عمل في المناجم أو في المدن تعود إلى مزارعها مرة أخرى في محاولة للحصول على ما يسد رمقها. أما في الصومال فتوجد بطالة مرتفعة في المراكز المدنية، ومنذ عام ١٩٧٢م، بدأ تسجيل البطالة وبلغت ١٠,٠٠٠ شخص منهم ٥٠٪ في العاصمة[٢]. كما تتميز المراكز المدنية الكبيرة في تنزانيا بنسبة مرتفعة من المتعطلين كليا والمتعطلين جزئيا الأمر الذي يضطرهم إلى العودة إلى الأقاليم التي قدموا منها.

وتعاني جزر القمر من البطالة المرتفعة، إذ أن نحو ٢٥٪ من السكان عاطلون، كذلك ترتفع نسبة البطالة في أفغانستان إلى ٩٪ من مجموع السكان العاملين في عام ١٩٧٥م[٣]، وفي تشاد لا يعمل بصفة منتظمة من العمال سوى ٥٠٠٠ شخص من بين ١٢٥,٠٠٠ عامل أي بنسبة ٤٪ من مجموع القادرين على العمل وهي نسبة ضئيلة للغاية، وفي تركيا ارتفعت نسبة البطالة ابتداءا من عام ١٩٧٤م، فبعد أن كان عدد العاطلين لا يزيد عن ٣٣,٠٠٠ شخص في عام ١٩٦٨م، أو ما يقرب من ٢.٥٪ من جملة القوة العاملة ارتفع

---

(1) Encyclopedia of the Nations. "Africa", P;P 98. 208.

(2) I bid. P. 327.

(3) United Nations"1978 Statistical Yearbook".New York, 1979 P. 91.

إلى ٤٤,٨٠٠ في عام ١٩٧٣م، وإلى ٨١,٧٠٠ شخص في عام ١٩٧٤م، ثم إلى ١١٦,٨٠٠ شخص في عام ١٩٧٥م، و١٤٢,٧٠٠ شخص في عام ١٩٧٧م، بمعنى أن عدد العاطلين في البلاد تضاعف نحو أربع مرات خلال عشر سنوات في الفترة من ١٩٦٨م، إلى ١٩٧٧م. وفى نيجيريا ارتفع عدد العاطلين من ١٢٩٠٠ شخص في سنة ١٩٦٨م، إلى ٢٠٥٠٠ شخص في عام ١٩٧٤م، ثم عاد إلى الانخفاض من جديد إلى ١٥,٧٠٠ شخص في عام ١٩٧٧م. وفى الكاميرون تراوح عدد العاطلين من ٣٤٨٠ شخصاً في عام ١٩٦٨م، إلى ٣٨٤٠ شخصا في عام ١٩٧٧م. وفى برونى تأرجح العدد بين ١٢٨٠ شخص في عام ١٩٧٤ و ١٩٢٠ شخصا في عام ١٩٧٧م. أما في مالى فقد تذبذب عدد العاطلين بين ٤٠٠ شخص في عام ١٩٦٨م، إلى ٤٨٠ شخصا في عام ١٩٧٧م، وقد كانت هذه النسبة في توجو تتراوح بين ٤١٠ و٤٠٠ شخص بين عام ١٩٦٨ و عام ١٩٧٧[١].

مستويات البطالة في الوطن العربى:

تتباين مستويات البطالة في الأقطار العربية تباينا كبيراً، وترتبط في ذلك بعوامل أبرزها مستويات التنمية في كل قطر وإجمالي ناتجه القومي في ضوء حجم سكانه وبنائه الاقتصادي ومقدرته على استيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل به، وتصديره للعمالة أو استقباله لها[٢].

وعلى ذلك يصبح تحليل مستويات البطالة في العالم العربي – بل وأبعادها الديموغرافية مرتبطاً في المقام الأول بتقسيم الدول العربية وفق

---

(1) United Nations. "op. cit" P. 91.

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية: مشكلة البطالة فى الوطن العربى، دراسة استطلاعية القاهرة ١٩٩٢. صـ١١١.

مستويات التنمية والدخل، وربما كان تقسيم البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة ١٩٨٨م، مناسبا لهذا الغرض، فقد قسمت الأقطار العربية إلى أربع مجموعات وفق التصنيف العالمي اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج القومي وهي:

المجموعة الاولى: وتضم السودان وموريتانيا.

المجموعة الثانية: وتضم مصر وتونس والمغرب وسوريا والأردن واليمن.

المجموعة الثالثة: وتضم الجزائر وعمان والعراق.

المجموعة الرابعة: فتضم ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان.

وتختلف معدلات البطالة في هذه المجموعات اختلافا كبيرا فترتفع في دول المجموعتين الأولى والثانية التي تصدر العمالة في معظمها إلى دول المجموعة الرابعة وبعض دول المجموعة الثالثة، ورغم أن دولا من المجموعتين الأولى والثانية مثل مصر قد فتحت باب الهجرة نحو الخارج منذ أوائل السبعينات. فقد استمرت ظاهرة البطالة في التزايد بين المتعلمين حاملي الشهادات المتوسطة والعالية، فمن بين الوافدين إلى سوق العمل والذين يقدر عددهم بحوالي ٤٠٠ ألف سنويا ينتمي النصف تقريبا إلى حاملي تلك الشهادات، ويمكن القول بأن أعلى معدلات البطالة وهي نسبة العاطلين إلى مجموع القوة العاملة بكل دولة تسود في الجزائر ومصر والسودان والمغرب، وموريتانيا والأردن، ففي هذه الدول الست يبدو أن أكثر من عشر حجم القوة العاملة عاطل، بل إنها ترتفع إلى الخمس في كل من الجزائر وتونس مما يعكس ضخامة هذه المشكلة واحتمالاتها السلبية المستقبلية في هذه الأقطار.

وعلى الجانب الآخر تتناقص معدلات البطالة بشكل ملحوظ في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزيد فيها المعدلات على واحد في

المانة إلا قليلا. وغنى عن القول أن هذه الدول تعتمد في بنائها الاقتصادي على قوة عاملة وافدة بنسبة كبيرة تسهم مع عمالتها الوطنية في مجالات التنمية المختلفة بها. ولا شك أن نمط البطالة وخصائصها بين العمالة الوطنية بهذه الأقطار تختلف عن مثيلها في بقية الأقطار العربية، فانخفاضه إلى هذا المستوى يرتبط بضآلة أعداد العاطلين من جهة ونسبتهم إلى مجموع القوة العاملة من جهة أخرى، وذلك رغم أن الخصائص الديموغرافية للعاطلين في دول الخليج لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في الدول العربية الأخرى خاصة من حيث السن والنوع.

وفيما يلى سنعرض لصورة البطالة في الدول العربية بالتفصيل:

شهدت الدول العربية ذات الحجم السكانى الكبير نسبياً مثل مصر والسودان وسوريا والمغرب ظهور البطالة بمعدلات عالية، ليس فقط البطالة الكاملة بل البطالة الجزئية أو المقنعة فبالرغم من أن هناك ما يقرب من ١٨٪ من مجموع القوة العاملة المصرية تعمل خارج مصر، فإن البطالة قد بدأت في الظهور بشكل سافر منذ الستينيات، وكانت نسبة البطالة في مصر ٣,١٪ في عام ١٩٦٨م و ٢,٧٪ عام ١٩٦٩م ثم انخفضت إلى ٢,٤٪ عام ١٩٧٠م و ١,٨٪ عام ١٩٧١م، وإلى ١,٥٪ عام ١٩٧٢م لتعود إلى الارتفاع من جديد إلى ١,٦٪ عام ١٩٧٣م وإلى ٢,٣٪ عام ١٩٧٤م، ثم إلى ٢,٥٪ عام ١٩٧٥م[1]. ففي عام ١٩٧٦ ارتفعت إلى ٧,٨٪، وفى عام ١٩٨٦ ١٤,٧٪. وقد زادت البطالة منذ أواخر الخمسينات وحتى عام ١٩٨٦ بنحو ٨٨,٥٪[*]،

(1) United Nation "1978 Statistical Yearbook" New York, 1979. P. 91.

(*) محمد سالم إبراهيم مقلد: البطالة فى محافظة الشرقية دراسة جغرافية رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب الزقازيق، ١٩٩٨، صـ٧.

ثم بدأت في الانخفاض في عام ١٩٩٦ إلى ٨,٧٪ نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة في احتواء هذه المشكلة ومن أهمها الوظائف التي أتاحها الصندوق الاجتماعي، وتوزيع الأراضي الزراعية على شباب الخريجين.

والواقع أن ضمان الحكومة للوظائف بالنسبة لجميع خريجي الجامعات يؤدي إلى بطالة جزئية خطيرة وإلى وجود نقص في العمالة نصف الماهرة وزيادة في العمال غير المدربين، وقد وصل معدل الزيادة السنوية للعاطلين إلى نحو أربعة أمثال معدل النمو السكاني في الفترة التعدادية الأخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٦م، وتزداد هذه الظاهرة حدة بين شباب الحضر أكثر منها بين شباب الريف[١].

البطالة في الجزائر:

إن مصدر البطالة الرئيسي في الجزائر هو القطاع الريفي، حيث تتولد البطالة عن اختلال التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج، وخاصة بين الندرة النسبية للأرض ورأس المال والوفرة النسبية في العمل. وقد ترتب على ذلك تجزئة الأراضي إلى قطع صغيرة وتعدُّد اشكال المزارعة والاستغلال، واستخدام وسائل الإنتاج البدائية، وارتفاع الكثافة السكانية في كثير من المناطق. ففي منطقة القبائل تتجاوز الكثافة ٢٠٠ نسمة في الكلم^{٢} الواحد، وفي ولاية تيزى أوزو تقترب من ٢٠٠ شخص في الكلم^{٢}. وأول نتيجة لذلك هي نقص فرص العمل بصورة عامة بالنسبة إلى القوى

---

(١) جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، البطالة فى مصر القاهرة ١٩٨٨، ص ص ٥١٤- ٥٨٤.

العاملة في المجال الزراعي، منذ بداية القرن الحالي[1]. ولكن ابتداء من عام ١٩٤٥م تزايد معدل النمو السكاني وأدى إلى عملية هجرة كبيرة من الريف وإلى تزايد عدد المهاجرين من البلاد. إلا أن البطالة ونقص فرص العمل ظلا بنسبة عالية في القطاع الريفي. وقد بلغت نسبة البطالة في عام ١٩٨٠م نحو ٦٪ من جملة سكان الريف، أما البطالة الجزئية في الزراعة فقد قدرت بحوالي ٤٠٪. ويرجع هذا إلى الطبيعة الموسمية وضعف الإنتاجية التي تعانيها الزراعة الجزائرية. إن الطابع الموسمي للعمل الزراعي يجعل عدد فرص العمل في القطاع التقليدي محدودا بحوالي ٢٥٠ ألف فرصة عمل، ولا تزيد على ذلك سوى في القطاع المسيّر ذاتياً. وعلى هذا النحو أصبحت الأرض الجزائرية، بصورة شاملة، منطقة رحيل وهجرة. ويلاحظ على الدوام أن الهجرة من الريف، التي كانت تقدر بحوالي ١٠٠ ألف شخص سنوياً منذ عام ١٩٧٠م، تؤدي إلى زيادة البطالة في المدن. وطبقا لبيانات منتصف السبعينيات يتراوح عدد العاطلين في الجزائر بين ١,٥ مليون و٢ مليون عاطل. كما أن نسبة ما بين ٣٠ و ٥٠٪ من السكان الذكور بالغي سن العمل لا يتولون عملا بالفعل[2]. مع ذلك، ثمة احتمال، طبقاً لبعض التقديرات، بأن يكون معدل البطالة في القطاعات غير الزراعية قد انخفض من ٣٠٪ في عام ١٩٦٦م إلى ١٥٪ في عام ١٩٨٠م[3]، ويرجع ذلك، غالباً، إلى توسع

(1) D.R. Harris, "Moroco: Physical and Social Geography", in Europa Publications, The Middle East and North Africa, 1976-1977 (London: Europa Publications, 1977), p. 218.

(2) Hammid Temmar, Structure et modéle de développment de l'Algérie (Alger: SEND, 1975), p. 52.

(٣) عبد القادر سيد أحمد، "النفط والتنمية: المثال الجزائري"، النفط والتعاون العربي، السنة ٩، العدد ٣ (١٩٨٣)، ص ٦٥.

القطاع الثالث، الخدمات، في الاقتصاد الجزائري.

ويبين الجدول رقم (٣) تزايد عدد الذين بلغوا سن العمل سنويا، في الاعوام ١٩٦٦م و١٩٧٢م و١٩٨٠م.

جدول رقم (٣)[١]

عدد الذين بلغوا سن العمل سنوياً في الجزائر

(بالألف نسمة)

السنة	عدد الذين بلغوا سن العمل
١٩٦٦	١٧٥
١٩٧٢	٢٠٠
١٩٨٠	٢٥٠

وفي مواجهة ذلك، ومع وضع عامل الهجرة في الاعتبار، ينبغي توفير ١٥٠ ألف فرصة عمل جديدة كل عام. لذا لا يمكن إلا أن تتزايد البطالة والهجرة غير المنظمة من الأرياف، أيضاً.

ويفسر هذا العدد الضئيل من فرص العمل الجديدة، سنويا، بقصور قطاع الصناعة عن تزويد البلاد بفرص عمل جديدة عما كان متوقعا له، لا سيما قطاعات النسيج والجلود التى كان معدل الزيادة السنوية فيها في السنتين الأوليين للخطة الرباعية (١٩٦٩-١٩٧٣) ٠,٥٪ بدلا من ١٥,٨٪. وكان متوقعا لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية أن يحقق معدل زيادة ٢٥,٥٪ ولكنه حقق ١٦٪ فقط[٢].

---

(١) المصدر:

Hammid Temmar, Structure et modéle de dévelopment de l'Algérie (Alger: SEND, 1975), p. 46

(2) Temmar, Ibid., p., 95.

وبالطبع، فإمكانات الحل قائمة مادامت القدرة على الامتصاص في أكبر مجال للعمل (الزراعة) محدودة. كما أن أكثر القطاعات توسعا في الاقتصاد الجزائرى في السبعينيات (وهو قطاع الهيدروكربونيات) لم يكن يستخدم منذ عام ١٩٨٠ أكثر من ٧٠ ألف عامل، لا تزيد نسبتهم على ١,٥٪ من قوة العمل الكلية. وهو ما دعا أحد الباحثين إلى القول إن البطالة والبطء في التصنيع هما، في أغلب الأحيان، من نصيب الدول المصدرة للنفط أكثر مما هى الحال في الدول النامية الأخرى[١].

البطالة في المغرب:

أظهرت النتائج الأولية للتعداد في المغرب عام ١٩٧١ حقيقة سوسيولجية مهمة، وهى أن نسبة الأشخاص الذين يمارسون المهن الزراعية قد انخفضت في البيئة الريفية. يضاف إلى ذلك أن أعداد العمال الزراعيين زادت على حساب أعداد المزارعين التى شهدت انخفاضا ملموسا، إذ انخفض عدد أصحاب المزارع والمزارعين من ١,٢٧ مليون مزارع في عام ١٩٧٣م، إلى حوالى ٥٠٠ ألف مزارع في عام ١٩٨٣ بينما زاد عدد العمال الزراعيين من ٤٥٠ ألف عامل إلى ٩٦٤ ألف عامل، كما يبين الجدول رقم(٤).

(١) سيد أحمد ، المصدر نفسه، ص ٦٦ – ٦٧.

جدول رقم (٤)[١]

عدد المزارعين والعمال الزراعيين في المغرب في عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣

السنوات عدد العمال	١٩٧٣	١٩٨٣
عدد العمال الزراعيين	٤٥٠	٩٦٤
عدد المزارعين	١٠٢٧	٤٩٨

ويمكن أن تعزى هذه التغيرات إلى عملية النزوح من الريف والهجرة إلى الخارج من ناحية، وإلى خلق أعمال جديدة غير زراعية في الريف من ناحية أخرى.

ويلاحظ أن النزوح من الريف والهجرة إلى الخارج، وكذلك انتقال الأيدى العاملة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، يجعل من مجموعة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٤ عاماً هى المجموعة التى تضم أقل نسبة من العاملين في الزراعة. والواقع أن النشاطات الاقتصادية التقليدية – الزراعة والصناعات الحرفية والخدمات المنزلية – تستخدم أغلب الشبان العاملين، وعلى هذا النحو نجد مثلاً أن أكثر من ٧٧٪ من الأشخاص الذين يعملون في تربية الأغنام والماشية تقل أعارهم عن ٢٥ عاماً.

ومن ناحية الهجرة إلى الخارج يقدر عدد الذين تركوا البلاد، في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧١، بحوالى ٤٠٠ ألف مغربى؛ كما يقدر عدد الذين سمح لهم بالهجرة الدائمة إلى فرنسا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٢

(١) المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية (الخرطوم: المنظمة، ١٩٨٦)، مج ٦، ص ٨٩.

و ١٩٨١ بأكثر من ٢٠٠ ألف عامل[١] والجزء الأغلب من حركات الهجرة يتجه إلى فرنسا، حيث تبين أن ما يقرب من ٩٢٪ من العمال المغاربة المهاجرين تحت إشراف إدارة العمل قد استقروا في فرنسا، وإن كان ثمة ارتفاع في عدد العمل المغاربة في الدول الأوروبية الأخرى في الأعوام الأخيرة، وبالذات في ألمانيا الاتحادية. ويبين الجدول رقم (٥) تطور هجرة عمال المغرب من عام ١٩٦٧، إلى عام ١٩٧٣ وفي الفترة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨١.

جدول رقم (٥)[٢]

تطور هجرة عمال المغرب من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣

السنة	عدد العمال المهاجرين
١٩٦٧	٩٣٥٣
١٩٦٨	١٢٤٧٩
١٩٦٩	٢٣٥١٩
١٩٧٠	٣١٠٠٦
١٩٧١	٣٠٧٦٤
١٩٧٢	٢٧٧١٣
١٩٧٣	٣٥٢١٢
(١٩٧٣-١٩٨١)	٢٠٥١٦٢

(1) Michael L Hay, "A Structural Equations Model of Migration in Tunisia", Economic Development and Culural Change, Vol. 28, no. 2 (January 1980).

(٢) المصدر:

I.N.Z.E.A., La Population du Maroc: World Population, 1974 (Rabat: I.N.Z.E.A., 1974) p. 22.

إن أكثر المهام إلحاحا بالنسبة إلى الاقتصاد المغربي هو تحقيق تقدم فعلي في العمالة، فما زال العجز عن تأمين فرص عمل جديدة تعادل، إلى حد ما، عدد الذين يدخلون القوة العاملة، يمثل عقبة كؤودا في خطط العمل المتعاقبة. وتزداد المشكلة تعقيداً إذا ما أضفنا إلى حجم البطالة الصريحة تلك الصورة القاتمة عن أوضاع العمالة الناقصة في الريف المغربي.

يقدر عدد العاطلين في المغرب، بصفة عامة، بما يزيد على مليون ونصف عاطل، بما فيهم الفلاحين الذين يفقدون أرضهم نتيجة تراكم الديون، أو الذين لا يملكون شيئا ولا يجدون عملاً فينضمون إلى العاطلين في المدن، علما بأن من يعمل ساعة واحدة في الأسبوع لا يسجل في الاحصاءات الرسمية عاطلا. ويستنتج من تلك الاحصاءات أن سكان الريف لا يعملون سوى ٨٠ يوما في السنة، وأن مستوى التشغيل الكامل لا يتجاوز ٣٣٪. وعموما فالبطالة في الريف تزيد على ٥٠٪ من مجموع سكانه، بينما كانت في المدن تتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪ في بداية السبعينيات. وقد كان عدد السكان الذين في سن العمل في عام ١٩٧١ حوالى ٧ ملايين نسمة، في حين أن الوظائف التى أتاحها الاقتصاد الوطنى، بما فيه الزراعة التقليدية التى تعتبر كثيفة العمل نسبيا، حوالى أربعة ملايين فرصة، أى أن حوالى ٦٠٪ فقط في سن العمل أو ٣٠٪ من مجموع السكان تتاح لهم فرصة للعمل. وبالنسبة إلى الشبان بين ١٥ و١٩ سنة، يجد ٤٣,٤٪ منهم فقط فرصة عمل وبين ٢٠ و٢٤ سنة، يجد ٤٣,٤٪ منهم فرصة العمل، وبين ٢٥ و٢٩ سنة يجد ٤٦,٦٪ منهم فرصة العمل، أى أن أكثر من نصف الشبان بين سن ٢٠ سنة و٣٠ سنة لا يجدون عملا.

والواقع أن الزيادة السكانية السريعة للغاية لها أثارها السلبية على سكان الريف، من حيث أن الأرض الجيدة تصبح أكثر ندرة. ونظراً إلى أن البلد

وصل إلى أقصى مدى في إمكاناته بالنسبة إلى الأراضى القابلة للزراعة، فأية زيادة في سكان الريف تؤدى إلى خفض المساحة المتاحة بالنسبة إلى كل فرد من الزراع، ولا تؤدى عمليات استصلاح الأراضى إلى تحسين الموقف لأنها قد بلغت من قبل شأناً بعيدا. فكثير من الأراضى الهامشية، أو حواف الأراضى، قد بذر وزُرع. وعلى افتراض أن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة في المغرب تبلغ حوالى ٧ ملايين هكتار، وأن عدد الأسر الريفية التى تعكف، في المحل الأول، على زراعة الحبوب، تبلغ نحو ٧٧٪ من الأسر الريفية المغربية، فذلك يبين أنه في عام ١٩٦١/١٩٦٢، وبالنسبة إلى البلاد كلها، كان هناك ٥ هكتارات من الأراضى الصاحلة للزراعة لكل أسرة، أى أقل من ٤ هكتارات مزروعة فعلاً. وبسبب زيادة معدل النمو السكانى بين عامى ١٩٦١ و١٩٧١، التى بلغت نحو ٢,٠٣٪ سنويا، انخفض الرقم الأخير إلى ما يتراوح بين ٣ هكتارات و٣,٥ هكتار في المناطق الرئيسية التى تزرع الحبوب. وقد بلغ حوالى ٢,٥ هكتار لكل أسرة في عام ١٩٨٥، أى أن ما يخص كل اسرة ريفية مغربية في مناطق زراعة الحبوب الأساسية قد انخفض إلى النصف في الفترة بين عامي ١٩٦١ و١٩٨٥.

وغير خاف أن ثمة صعوبات متزايدة توجه الاقتصاد المغربى في تصديه لمشكلة البطالة، إذ مازال الاقتصاد عاجزاً عن امتصاص نسبة كبيرة من البطالة القائمة، عن طريق خلق فرص عمل جديدة تعادل عدد العمال الجدد الذين ينضمون إلى سوق العمل. وهذا العجز يزيد حالياً على ٤٠ ألف عامل سنويا.

ولما كانت الزراعة، بأوضاعها الراهنة، غير قادرة على تأمين مصدر عمل دائم لسكان الريف، وقطاعات التعدين، بطبيعة نشاطها كثيف رأس المال نسبيا، لم توفر حتى عام ١٩٨٠ أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل، يتركز

معظمهم في صناعة الفوسفات ويمثلون أقل من ٢٪ من قوة العمل الكلية[1]، فإن السعي إلى خلق فرص عمل جديدة يجب أن يتجه نحو قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات، على اعتبار أن الزراعة تعاني، حاليا، فائضا سكانياً مزمنا. ومن أجل رفع العمالة في هذه القطاعات ارتفاعا كبيرا، يجب التوسع توسعا كبيرا في الاستثمارات. أما قطاعات الخدمات، وبصورة خاصة جهاز الإدارة المدنية، فلا ينطوي على قابلية للامتصاص إلا إذا اعتمدت سياسة التضخم الوظيفي بما يزيد من تفاقم مشكلة العمالة الناقصة. وليس ثمة مخرج، بطبيعة الحال، سوى تعجيل التنمية على جميع الجبهات خاصة في النشاطات كثيفة العمل، وتدريب الأجيال تدريبا موجها نحو التنمية، واتخاذ تدابير عاجلة لتنظيم الأسرة وخفض معدلات النمو السكاني، حتى تصل إلى الحدود التي يمكن السيطرة عليها.

البطالة في تونس:

تبدو مؤشرات السكان وقوة العمل والبطالة في تونس أقل حدة نسبيا مما هي عليه في جارتيها المغربيتين. فهي أكثر تمدينا وأقل كثافة زراعية من الجزائر والمغرب، ولكنها تحتفظ بتركيب سكاني مشابه، إلى حد كبير للتركيب السكاني في البلدين الآخرين، كما تتفق معهما، إلى حد كبير، في سمات العمل والبطالة والهجرة نفسها.

رغم الأهمية النسبية التي يتبوأها القطاع الزراعي التونسي في مجال التشغيل، فإن نسبة القوة العاملة الزراعية في تراجع مطرد. لقد هبطت هذه

---

(1) International Labor Organization< Yearbook of Labor Statistics (Genève: ILO, 1980.

النسبة من ٥٠٪ في منتصف الستينيات إلى ٣٨٪ في منتصف الثمانينيات. وعلاوة على ذلك يكشف الجدول رقم (٦) عن حقيقة ديمغرافية موازية أخرى، وهى تراجع نسبة السكان الريفيين، أيضا، من نصف سكان البلاد تقريبا في عام ١٩٦٦ إلى ٤١٪ في عام ١٩٨٤. وثمة وجه آخر لهذه الحقيقة وهو تزايد نسبة التمدين في تونس مقارنة بشقيقتيها المغربيتين، حيث يولد النمو السكانى الكبير (٢,٦٪ سنوياً) طرداً من الريف في اتجاه المدن. وننوه بأن هذه الهجرة لا تتبع نموذج تودارو الشهير، الذى يؤكد على قوة الجذب التى تتمتع بها المدن[1]، وإنما تتم مدفوعة بعوامل الطرد الكثيرة في البيئة الريفية. من أهم هذه العوامل انخفاض الكثافة الإنتاجية في الأعمال الزراعية، والتشغيل غير الكامل، أو العمل الجزئى، وهبوط الإنتاجية

(1) **Todaro, "A Model Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries", American Economic Review, vol. 59, no. 1 (1969).**

جدول رقم (٦)[١]

الأهمية النسبية لقطاع الزراعة إلى عدد السكان المشتغلين في النشاط الاقتصادى بتونس في السنوات ١٩٦٦ ، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤

(بالألف نسمة)

السنة	اجمالى عدد السكان	إجمالى عدد السكان الريفيين	نسبة سكان الريف إلى إجمالى عدد السكان (نسبة مئوية)	جملة السكان المشتغلين بالنشاط الاقتصادى	عدد العاملين في القطاع الزراعى	نسبة العاملين في قطاع الزراعة/ جملة القوة العاملة (نسبة مئوية)
١٩٦٦	٥١٣٧	٢٥٥٨	٤٩	١٢١٧	٥٩٣	٤٨
١٩٧٥	٥٧٤٧	٢٥٩٤	٤٥	١٣٦٤	٦١٦	٤٥
١٩٨٠	٦٢١٣	٢٦٢٩	٤٢	١٥٧٩	٦٤٠	٤٠
١٩٨٤	٦٩٠٩	٢٨٢٣	٤١	١٧٤٣	٦٦٥	٣٨

ومن ثم، لا يخفى أن نسبة البطالة في الريف التونسى أعلى من نسبة البطالة في المدن، كما يعانى نحو ٢٥٪ من السكان الزراعيين التشغيل الناقص[٢].

أما معدل البطالة في الاقتصاد التونسى فقد قدر في دراسة كروغر المنوه بها بحوالى ١٤٪ سنوياً، فيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٥[٣]. وقد بلغت

---

(١) المصادر:

Food and Agriculture Organization, Production Yearbook (various issues), and International Labor Organization, Yearbook of Labor Statistics, 1979.

(2) Hay, "A Structural Equations Model of Migration in Tunisia", p. 350.

(3) Kruger, Trad and Employment in Developing Countries: Synthesis and Conclusion, p. 17.

قوة العمل في عام ١٩٧٥ حوالى ١٣٦٤ ألف عامل يمثلون نحو ٢٣٪ من مجموع السكان. وهى نسبة ضئيلة إجمالا، وتمثل نحو ٥٥٪ من السكان الذين هم في سن العمل. ويعود السبب في ذلك، بالدرجة الأولى، إلى انخفاض نسبة الاناث حيث يمثل عدد النساء من مجموع السكان الفعال ١٨,٨٪ فقط، وهذا يدل على ضعف دخول المرأة ميدان الحياة الاقتصادية[١].

وقد زاد الطلب على العمل بوجه عام في السبعينيات. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع معدل زيادة "السكان الفعال" بالغى سن العمل، وزيادة نسبة السكان العاملين من النساء اللواتى دخلن سوق العمل. وقد كان ثمة فائض في العمل في منتصف السبعينيات بلغ نحو ٢٢٥ ألف شخص، وهذا يمثل نحو ١٥,٧٪ من السكان بالغى سن العمل.

وعلى الرغم من التحسن النسبى الذى حدث في تشغيل اليد العاملة، فإن مشكلة البطالة في تونس تعزى إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى: زيادة نسبة الشبان في مجموع السكان العاملين، انخفاض نسبة استيعاب الدول الأجنبية لليد العاملة التونسية، واشتداد موجات عودة المهاجرين التونسيين إلى بلادهم، بحيث لا يزيد عدد العمال الذين يجدون لهم عملا في الدول الأجنبية على ١٥ الف عامل، أخيرا زيادة نسبة اليد العاملة النسائية التى دخلت سوق العمل حديثا.

ولا يخفى أن ثمة محاولات تستهدف إعادة تخصيص العمل من قطاع

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اللجنة الفرعية للتخطيط، تقديرات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الوطن العربى في النصف الثانى من السبعينيات، ١٩٧٦ – ١٩٨٠ على ضوء الخطط الانمائية للدول العربية (عمّان: المجلس، ١٩٧٨)، ص ٣١.

الزراعة الى قطاعات منتجة أخرى، وايجاد عمل لجميع السكان بالغي سن العمل، أى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٩ سنة[١]. وقد تم تهيئة ما يقرب من ٢٣٣ ألف فرصة عمل خارج قطاع الزراعة خلال الخطة الخامسة موزعة على الوجه المبين في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

فرص العمل المتاحة خلال الخطة الخامسة (١٩٧٧ - ١٩٨١)

في قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة

القطاع	عدد فرص العمل	النسبة المئوية
القطاع الأول	٤٨٩٠٠	١٧,٥
الزراعة والصيد	٤٥٢٥٠	١٦,٢
التعدين والنفط	٣٦٥٠	١,٣
القطاع الثانى	٩٣٤٠٠	٣٣,٥
القطاع الثالث[٢]	١٣٦٧٠٠	٤٩,٠
المجموع	٢٧٩٠٠٠	١٠٠

ويتبين من هذا الجدول، أن قطاع الزراعة لم يوفر إلا نحو ٤٥ ألف فرصة عمل، أى نحو ١٦٪ من حجم طالبى العمل الذين يجب تشغيلهم خلال الخطة الخمسية (١٩٧٧-١٩٨١) بينما لم يوفر قطاع التعدين والنفط سوى ١,٣٪ من فرص العمل المتاحة في هذه الخطة، معنى ذلك أن قطاع المواد

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، عرض وتحليل الخطة الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية التونسية، ١٩٧٧ - ١٩٨١ (القاهرة: الأمانة، ١٩٧٧)، صـ٣٩.

(٢) حسبما ضمنها التشييد والأشغال العامة وحصتها ٥٥ ألف فرصة عمل.

الأولية قد وفر نحو ١٧,٣٪ فقط من فرص العمل المتاحة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١، بينما تكفل القطاعان الثانى والثالث بتأمين معظم فرص العمل المستهدفة. وكان نصيب قطاع الصناعات التحويلية في فرص العمل المتاحة خلال الخطة حوالى ٢٣,٥٪ من مجموع فرص العمل المتاحة. أما القطاع الثالث الذى يضم خدمات النقل والمواصلات والسياحة والإدارة العامة والبناء، فقد أنيطت به مهمة توفير نصف فرص العمل المطلوبة تقريبا.

ومع ذلك، فستشهد طاقة الاقتصاد التونسى لاستيعاب فائض العمل عجزا في نهاية الثمانينيات، يقدر في عام ١٩٨٩ وحدة بحوالى ٢٥ ألف عامل[١].

ونخلص مما تقدم إلى:

١- ثمة بطالة بنيوية وعمالة ناقصة في الأقطار المغربية الثلاثة، يقذف بها قطاع ريفى متقل بفائض سكانى مزمن يتزايد عاما بعد عام.

٢- تزايدات حركة القوة العاملة المغاربية في السوق الدولية، نتيجة البطالة، وعرفت المنطقة أكبر حركة هجرة منتظمة إلى أوروبا الغربية لم تتوقف منذ بدايات هذا القرن وكان لفرنسا نصيب الأسد فيها، ورغم القيود التى تفرضها دول المقصد على المهاجرين الأجانب، فالهجرة مستمرة كمخرج من ضيق سوق العمل المحلى.

٣- لم تغير التحولات البنيوية البسيطة التى حدثت في هذه الأقطار من الصورة كثيرا، فقد جرت هذه التحولات، في معظمها، داخل إطار القطاع الأولى. وتمثلت في تحويل اقتصادياتها من اقتصاد يعتمد على الزراعة، بدرجة كبيرة، خلال الستينيات، إلى اقتصاد تلعب الصناعات الاستخراجية

(١) الشرق الأوسط (لندن)، ١٩٨٩/١/٢٣م.

دورا ذا شأن في تكوين ناتجه الاجمالى في السبعينيات. ولذلك لم يقدّر لمحاولات إعادة تخصيص العمالة من القطاع الزراعى إلى القطاعات المنتجة الاخرى أن تحقق نجاحا كبيرا وقد حدثت إعادة للتخصيص في الغالب لمصلحة قطاع الخدمات ذو الإنتاجية المنخفضة.

كذلك تعانى سوريا من نسبة البطالة المرتفعة ويوجد الكثير من الأشخاص غير المهرة في الزراعة والصناعة يعملون لفترات موسمية فقط، وتدل البيانات على أنه في عام ١٩٨٢م تم تعيين ٢٠٪ فقط من عدد الباحثين عن العمل الذين تم تسجيلهم في مكاتب التشغيل السورية في هذا العام[١]. وفى لبنان تأثر من ٧٠-٨٠ ألف عامل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة الأولى من الحرب الأهلية. وفى عام ١٩٧٦م، قدر عدد المتعطلين عن العمل بنحو ٤٠,٠٠٠ شخص كما تنتشر البطالة الجزئية بصورة واسعة فضلا عن البطالة الكبيرة التى تنتج من الطبيعة الموسمية للزراعة والسياحة. وفى الأردن تعتبر البطالة والبطالة الجزئية من المشاكل الخطيرة في الدولة، إذ بلغت معدلاتها مستوى مرتفع عام ١٩٧٠م، وصل إلى ١٤٪ من مجموع القوى العاملة وإن كان قد إنخفض إلى ٨٪ في عام ١٩٧٢م، والملاحظ أن الكثير من العمال لا يشتغلون إلا عملا موسميا في الزراعة بينما يعمل الكثيرون في أعمال اقتصادية منخفضة بأجور تصل إلى حدها الأدنى. وفى اليمن ترتبط البطالة الجزئية بالأمراض ويشكلون معا أكبر المشكلات التى تعانى منها البلاد وقد إرتفعت بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠م، وعودة اليمنيين إلى وطنهم من دول الخيلج.

---

(١) معهد البحوث والدراسات العربية: مشكلة البطالة فى الوطن العربى. مرجع سبق ذكره صـ١٢١.

وغنى عن القول أن معدلات البطالة العالية بين الأشخاص في سن العمل دون الرابعة والعشرين هي محصلة طبيعية لمعدل النمو السكانى المرتفع وغياب فرص العمل التى تواكب هذه الزيادة، ومن هنا فإن ارتفاع معدل المواليد وتدنى معدل الوفيات أدى إلى زيادة أعداد السكان في سن العمل المبكرة بمعدل فاق القدرة الاستيعابية لسوق العمل في كثير من الأقطار العربية.

ولا تشذ دول الخليج العربية عن النمط السائد للتعطل العمرى والنوعى، فقد شهدت هذه الدول نموا اقتصادياً مرتفعاً خلال السبعينات خاصة في النصف الثانى منها، وترتب على ذلك انخفاض معدلات التعطل للخليجيين إلى حدودها الدنيا، فلم يتجاوز معدل التعطل الإجمالى ٥٪ في الإمارات والكويت وترتفع هذه المعدلات في فئة العمر من ١٥-١٩ سنة حيث تتراوح من ٩-٣٥ سنة (باستثناء البحرين سنة ١٩٨١م) ثم في الفئة من ٢٠-٢٤ سنة، أى في الفئات التى تشهد الانتقال من التعليم إلى الدخول في سوق العمل، وبمعنى آخر فإن ارتفاع هذه المعدلات في الأعمار المبكرة يعكس التسرب من التعليم وعدم مباشرة النشاط الاقتصادي، ويؤكد هذا الاستنتاج التوزيع النسبى للمتعطلين حسب حالة التعطل حيث شكل المتعطلون الجدد أكثر من ٧٠٪ فى كافة التعدادات الكويتية، وما يفوق نصف إجمالى المتعطلين في البحرين سنة ١٩٨١م.

ورغم أن الدول العربية المستوردة للعمالة تسهم في استيعاب نسبة ليست قليلة من القوة العاملة من الدول العربية الأخرى، إلا أن الطلب على العمالة الفائضة لا يخضع لسياسة ثابتة أو منتظمة في هذه الأقطار، فقد شهد بعضها عدم تناسق بين العرض والطلب للموارد البشرية بها، مما سيؤدى إلى الانتقال من مرحلة البطالة المقنعة داخل القطاع الحكومى بها إلى البطالة

المكشوفة لمواطني البلاد المستوردة للعمالة، ويبدو أن هذه الظاهرة قد بدأت في الظهور منذ اوائل الثمانينيات.

ورغم ان دولا عربية قد بدأت في إتباع سياسة رسمية لضبط النمو السكاني مثل مصر وتونس، فإن نتائج هذه السياسة لم يظهر أثرها على حجم القوة العاملة ولا على انخفاض معدلات البطالة، ومن ثم اتسع الفارق الزمني بين فترة الممارسة لتنظيم النسل وبين نتائج تلك الممارسة على القوة العاملة، فاذا قدر مثلا أن سنوات ١٩٩٠، ١٩٩٣م، ستشهد توسعا أكبر في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وإن التحول الاجتماعي والاقتصادي سيزيد الوعي بالمشكلة السكانية وضرورة الحد منها عند كل أسرة، فإن نتائج ذلك لن تؤدى الى تخفيض معدل زيادة القوى العاملة قبل سنة ٢٠٠٨، ٢٠١١م مثلا، ولذلك يتعين على المجتمع توفير فرص عمل بأعداد متزايدة حتى هذا التاريخ.

زيادة عدد السكان والبطالة

ترتب على استمرار تزايد السكان بسرعة في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة من جهة، مع ضآلة مساحة الأراضي المستصلحة الجديدة من جهة اخرى، أن حدث تناقص منتظم في متوسط نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة خلال الثلاثين عاما الماضية، ومن الجدير بالإشارة أن العديد من الدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط وشمال وشرق أفريقيا وأمريكا الوسطى، وقد وصل هذا التناقص إلى النقطة الحرجة والتى أصبح عندها متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة غير كاف لكسب عيشه باستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة. ولقد ترتب على ذلك أن الكثير من الشباب لم يعد توجد لهم وسيلة لكسب عيشهم في المناطق الريفية التى يولدون ويتربون فيها، أى لم يعد لهم مكان في الريف، كما لا توجد لهم

وظائف فى المدينة، علاوة على أنه ليس هناك عالم جديد يهاجرون إليه. وملخص القول فإنه ليس لهؤلاء دور اقتصادي له معناه فى المجتمع بتنظيمه الحالى، اى انه يمكن اعتبارهم عمالا غير منتجين من الوجهة الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن الأفراد الذين لا توجد لديهم وظائف والآخذه أعدادهم في التزايد يمثل ظاهرة تنذر بأنها قد تتحول إلى واحدة من اسوأ الأمراض الاجتماعية في العالم خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن. هذا وقد وجد أن عدد من يدخلون إلى سوق العمل في الكثير من الدول النامية يزيد عن عدد الوظائف الجديدة التى يتم توفيرها بنسبة ١٪ - ٢٪ مما يؤدى إلى تزايد معدلات البطالة.

هذا وقد وجد أن حجم القوة العاملة في العديد من الدول النامية يتزايد بمعدل يبلغ ثلاثة أضعاف معدل الزيادة في الدول الصناعية المتطورة ونتيجة لذلك يتزايد عدد الأشخاص المتعطلين الذين يمكن أن يكونوا منتجين تزايد مضطردا.

وتعتبر التقديرات التى وضعها مكتب العمل الدولى والموضحة بالجدول رقم (٨) من أسوأ التوقعات الاقتصادية والاجتماعية المقلقة حتى نهاية القرن الحالى. فمن المتوقع خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) أن يزيد حجم القوة العاملة في المناطق الأقل تقدما بنسبة ٩١٪ بينما تبلغ نسبة الزيادة المتوقعة في القوة العاملة في المناطق الأكثر تقدماً خلال نفس الفترة ٣٣٪ فقط.

كما تشير التقديرات الواردة بجدول (٨) أن العمالة الزراعية في المناطق الأقل تقدما لن تزيد إلا بنسبة ٢٦٪ فقط خلال هذه الفترة بينما سيكون استيعاب الجانب الأكبر من الزيادة في حجم القوة العاملة واقعا على عاتق القطاع غير الزراعى الذي لابد من أن يتوسع بنسبة ٢١٩٪. ومن هنا يظهر السؤال الهام والمتعلق بمدى كفاية وصحة استراتيجيات التنمية القومية

القائمة في مثل هذه الدول الفقيرة الأقل تقدما. على أنه من الجدير الاشارة إلى ان هذه الدول لن تتمكن من توفير مثل هذا العدد من الوظائف دون احداث تركيز اكبر على تنمية وتطوير القطاع الريفي، عن طريق وضع وتحقيق استراتيجية واضحة.

جدول رقم (٨) الزيادة المتوقعة في حجم القوة العاملة في العالم[1]

خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) بالمليون نسمة

المناطق / السنوات	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٪ التغير من (١٩٧٠ - ٢٠٠٠)
مناطق بأكثر تقدما					
جملي عدد السكان القادرين على	٤٤٨	٥٤٢	٥٩٢	٦٤٩	٣٣ +
إشباع اقتصادي:					
العاملون في زراعة مبهم	١٠١	٧٥	٤٩	٢٢	٨٨
العاملون في قطاعات أخرى	٣٨٧	٤٦٧	٥٤٣	٦٢٧	٦٦+
مناطق بأقل تقدما					
جملي عدد السكان القادرين على	١٠١١	١٢٣٩	١٥٤٧	١٩٣٣	٩١ +
إشباع اقتصادي:					
العاملون في زراعة مبهم	٦٦٩	٧٢٥	٧٨٦	٨٤٢	٢٦+
العاملون في قطاعات أخرى	٣٤٢	٥١٤	٧٦١	١٠٩١	٢١٩+

(1) **Lester R. Brown In Hunan Interest, Asrotegy to stabilize world population, Copyright, 1974, permission curtic Brown Ltd.**

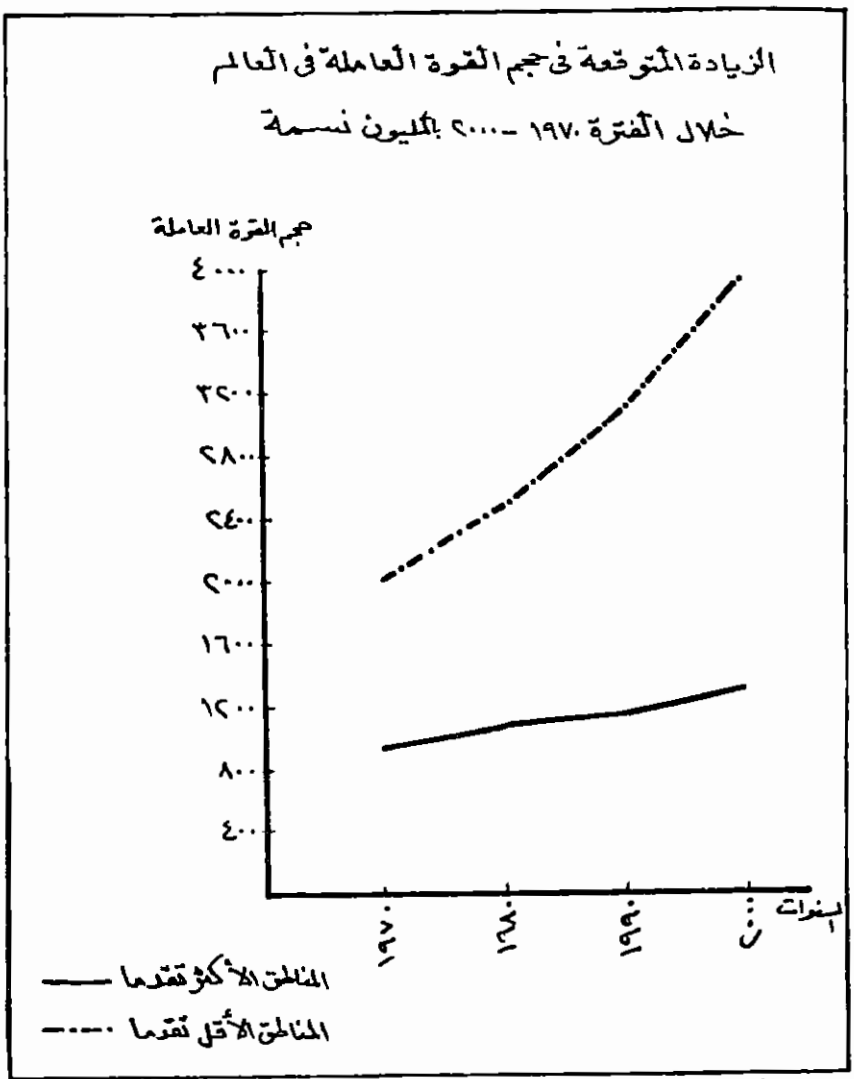

شكل رقم (١) ..

من الجدول رقم (٨) والشكل رقم (١) واللذين يوضحان الزيادة المتوقعة فى حجم القوة العاملة في العالم خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) بالمليون نسمة يتضح مايلى:

أولا – في المناطق الأكثر تقدماً نلاحظ أن:

١– اجمالى عدد السكان القادرين على الإنتاج اقتصاديا ينمو بمعدلات منخفضة ومنتظمة حتى أن نسبة التغير بالزيادة خلال ٣٠ عام + ٣٣٪ فقط.

٢ - العاملون في الزراعة يتناقص عددهم تدريجيا حتى تصل نسبة التغير –٨٨٪ ويدل ذلك على تحول الدول الأكثر تقدما إلى مزيد من الصناعة والخدمات الراقية.

٣– ارتفاع معدلات العاملين في القطاعات الأخرى وهو مؤشر واضح على تقدم هذه المناطق.

ثانيا – في المناطق الأقل تقدماً نلاحظ أن:

١– ارتفاع عدد السكان القادرين على الإنتاج اقتصاديا حيث بلغ معدل الزيادة خلال نفس الفترة وهى ٣٠ سنة ثلاثة أضعاف نسبة النمو في المناطق الاكثر تقدما.

٢– ارتفاع معدل نمو العاملين في قطاع الزراعة ليصل إلى أكثر من أربعة أضعاف معدل نمو هذا القطاع في الدول الأكثر تقدما + ٢٦٪.

٣– ارتفاع معدلات نمو العاملين في القطاعات الأخرى حيث بلغت نسبة التغير في فترة ٣٠ سنة + ٢١٩٪.

ومما تقدم نخلص إلى إمكانية تقلص البطالة في المناطق الأكثر تقدما، بينما سترتفع معدلاتها بصورة ملحوظة في المناطق الأقل تقدماً، مما يتطلب إعداد استراتيجية وخطط تنموية طموحة لاستيعاب تلك الزيادات المتوقعة من العاطلين حتى لا ترتفع معدلات الجريمة في المناطق الأقل تقدما.

البطالة مصدر الخلل الاجتماعى:

إن العمل بالنسبة للشباب لا يعنى الوسيلة لكسب العيش فقط ولا مجرد بذل جهد عقلى أو مادى للتأثير في الأشياء المادية أو غير المادية للوصول إلى نتيجة ما، ولكنه في الحقيقة تفاعل بين الفرد وبيئة العمل يحاول الفرد من خلاله أن يحقق أهدافه ويشبع رغباته.

فإذا كان للعمل أهمية كبرى في حياة الفرد هكذا، فما الذى يحدث إذا لم يستطع الفرد الحصول على العمل الذى يناسبه؟

لهذا تعتبر مشكلة البطالة هى المشكلة الأولى لهذا الجيل من الشباب لما يترتب عليها من آثار كثيرة. وأن طول فترة انتظار الشباب لفرصة العمل الى تتناسب مع دراساتهم هى أكبر أسباب معاناته، وهو لا يتعامل مع هذه الفترة بروح الصبر والتفاؤل، وإنما بروح اليأس والاحباط وبالتالى أصبحت من أهم المشكلات اختلال منظومة العمل الإنتاجى التى من أهم عناصرها العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية إيجابية يناقضها الوجه السلبى لها، وهو التعطل عن العمل على المستوى الفردى والبطالة كمشكلة اجتماعية اقتصادية على المستوى القومى.

يفسر علماء الاجتماع هذه الحالة التى وصل إليها الشباب بأنها تعبير عن إنسداد شرايين الحراك الاجتماعى، أى قنوات الترقى الطبيعى في المجتمع.

كذلك فإن مشكلة البطالة من أهم المشكلات المسببة للتوتر بين الشباب والنظام السياسى فإن هؤلاء الشباب يحسون بمفارقات بين قدراتهم الذاتية وطموحاتهم وانجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب وبين نصيبهم من الثروة، والسلطة في مجتمعهم من جانب آخر، إذ يشعرون أنهم لا قيمة لهم بعد أن درسوا وحصلوا على شهادات ومع ذلك لا يستطيعون تحقيق حقوقهم

المشروعة مثل الزواج والسكن وتكوين أسرة بسبب مشكلة البطالة التى تؤدى الى إهدار اهم الطاقات والموارد الموجودة في المجتمع وهى الموارد البشرية التى تمثل الدعامة الأساسية لكل برامج ومشروعات التنمية. وتؤكد العديد من البحوث والدراسات أن هناك علاقة طردية بين البطالة وانتشار بعض الجرائم والانحرافات بين الشباب في المجتمع مثل التطرف والعنف، السرقة، القتال، السطو، الاغتصاب وأيضا ادمان المخدرات والارهاب. فالبطالة تؤدى إلى حدوث تراكمات انفعالية لدى الشباب، فقد يشعر الشباب بعجزه وعدم قدرة الدولة على مساعدته في تحقيق طموحاته فيصاب بالاحباط ويعتقد أن المجتمع هو السبب الحقيقى في عدم توفير فرص العمل الملائمة له، ثم أن الاحساس بالظلم والحرمان يولدان سخطا وغضبا وتهيئا لرفض النظام القائم والسلطة الحاكمة وتحديها ومحاولة القضاء عليهما ولو بالعنف.

الاعمار ومحاربة البطالة:

يستهدف التكافل الإسلامي الحياة الكريمة التى يزيد فيها الإنتاج، وتتخذ الزيادة أداة لعدالة التوزيع، ويتطلب ذلك تعبئة كل الموارد الإنتاجية والبشرية فلا يترك جزء عاطل، وقد أمرت الشريعة أتباعها بالعمل وطالبت بالاقتداء بالأنبياء فيه، واعتبرته فريضة تكفر الذنوب، وحاربت كل ألوان البطالة ودوافعها سواء أكان باعثها سوء فهم الزهد أو التوكل أو دعوى الرهبانية والتفرغ للعبادة، أو الاعتماد على احسانات الناس وموارد بيت المال والجماعة والدولة مسئولة عن توفير فرص العمل للقادر عليه، ويعجز عن تدبيره لنفسه، وتتولى أموال الزكاة ذلك سواء بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها للعمل، او بإمداد العاملين بادوات ممارسة الحرفة، أو رأس المال المناسب لكل مهنة، والدولة بدورها معنية بذلك عن طريق خططها التنموية المرتكزة

على تنمية الموارد البشرية، واطلاق المبادرات الفردية في الإصلاح والاعمار، وتملك الموارد اللازمة لذلك، كما وأن كرامة العمل وشرفه يفتح آفاق العمل فلا يتحرج أحد من الأعمال البسيطة.

أضرار البطالة: من الناحية الاقتصادية، يؤدى وجود البطالة إلى هدر جزء من الطاقات الإنتاجية في المجتمع. ومن ثم يظل الدخل منخفضاً وتقل الرفاهية الاقتصادية للأفراد. والقضاء عليها يزيد من الإنتاج ويرفع من الإنتاجية مما يمكن الدولة من الحفاظ على استقرار الأسعار، والمنافسة في الأسواق الخارجية، وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

ومن الناحية الاجتماعية، تصيب البطالة الأفراد بالإحباط والشعور بعدم الانتماء وقد يدفعهم هذا إلى ارتكاب الجرائم والسرقات فضلا عن الانحرافات الفكرية والاجتماعية.

ولا شك فى أن البطالة تهدد الاستقرار السياسي للمجتمعات للأسباب السابقة.

التضخم والبطالة: لعل أهم المشكلات الاقتصادية التى تواجه العديد من دول العالم في هذه الفترة التضخم والبطالة والديون الخارجية وتقلبات أسعار عملات الدول المختلفة.

كان من المعتقد عند الاقتصاديين إلى عهد قريب أن التضخم يحدث في فترات الرواج الشديد ومن ثم لا يمكن أن يحدث ثانياً مع البطالة. وتلك الأخيرة تظهر عندما يكون هناك انكماش وانخفاض في مستوى الأسعار. وكان من المعتقد أن خفض معدلات البطالة يتطلب من المجتمع تحمل مستوى أعلى من التضخم والعكس بالعكس. غير أن العالم قد شاهد في السنوات الأخيرة هاتين المشكلتين – التضخم والبطالة – جنباً إلى جنب في آن واحد. فعلى سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩٨٦ قد اقترن معدل التضخم في مصر

والذى ارتفع إلى ٢٧٪ سنويا، طبقاً لتقديرات البنك المركزى بارتفاع معدل البطالة والذى ارتفع إلى ١٦٪ من مجموع القوى العاملة، وتعرف ظاهرة تلازم التضخم مع البطالة باسم التضخم الركودى أو الركود التضخمى.

ماهية التضخم: يعرف التضخم (أو الغلاء) على أنه الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار. ويشتمل هذا التعريف على عدة أركان هي على النحو الآتي:

١- ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢- الارتفاع الكبير في الأسعار. فمن المتعارف عليه أنه إذا بلغ معدل زيادة الأسعار اقل من ٥٪ سنويا فإن هذا المعدل يعتبر مقبولا ولا يكون هناك تضخم. اما إذا زاد معدل الغلاء عن ذلك بدأنا نشكو من التضخم. ويلاحظ أنه كلما زاد معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما كان التضخم ظاهرا كما هو الحال في إندونيسيا، ماليزيا، السودان، اليمن، لبنان.

٣ - الركن الثالث من تعريف التضخم هو الاستمرار. فمن الممكن أن ترتفع الاسعار لسبب أو لاخر في سنة واحدة ثم تعود إلى مستوى معقول. فإذا حدث هذا في دولة ما فلا نستطيع القول بأنها تعانى من التضخم إذ يلزم أن يسود هذا الارتفاع لعدد من السنوات.

٤- أما الركن الرابع والأخير في تعريف التضخم فهو المستوى العام للأسعار بمعنى أننا لا نتحدث عن سعر كل سلعة أو خدمة من السلع والخدمات التى نستهلكها. فقد يحدث أن ينخفض سعر سلعة أو يستمر على مستواه ومع ذلك نقول أن الدولة تعانى من التضخم. إذن العبرة بالمستوى العام للاسعار في الدولة وليس بالأسعار الفردية لبعض السلع والخدمات.

أنواع التضخم: يميز الاقتصاديون عادة بين ثلاثة أنواع من التضخم هي التضخم المسبب بالطلب والتضخم المسبب بالإنفاق والتضخم المسبب بالطلب والإنفاق معا.

التضخم وآثاره السلبية على ارتفاع معدلات البطالة:

تحارب المجتمعات المختلفة التضخم وتحاول تجنبه اتقاءًا للأضرار التى تنجم عنه وأهم هذه الأضرار.

١- عدم عدالة توزيع الدخل حيث يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح أصحاب الدخول المرتفعة، وهو بذلك يؤدى إلى زيادة عدم عدالة التوزيع، ولا شك أن عدم العدالة الاقتصادية لها أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية جسيمة.

إن أحد الأهداف الرئيسية للمجتمعات المختلفة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، والتضخم يبعدها عن هذا الهدف، ومن أضرار عدم العدالة أنها تجعل الإصلاح الاقتصادى المنشود صعباً نظراً للشعور بالظلم ومن ثم عدم الاستجابة للإجراءات الاقتصادية. والأمثلة الحديثة على ذلك كثيرة مثل ما يحدث في الجزائر وغيرها من الدول.

٢- اختلال العلاقة بين الدائن والمدين، إن الغلاء يؤدى إلى تدهور القوة الشرائية للنقود. ولذلك فإن المعاملات الآجلة بين أفراد المجتمع تختل اختلالا شديدا في حالة التضخم المتصاعد. وما يحصل عليه الدائن يقل في قوته الشرائية عما أقرضه للمدين طالما كان سعر الفائدة أقل من معدل التضخم.

٣- تضرر الاستثمار، إذا توقع أفراد المجتمع أن التضخم سوف يستمر ويتصاعد فإنهم في حالة حماية أنفسهم من شروره يتجهون بطريقة متزايدة

نحو المضاربة واكتناز السلع بدلا من استثمار أموالهم في التنمية وإنشاء الصناعات وإضافة الطاقات الإنتاجية الجديدة. ولا شك أن مثل هذا الاتجاه ضار اشد الضرر بالمجتمع.

٤- عدم القدرة على التصدير، يعنى التضخم ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية، وهذا يؤدى إلى إضعاف قدرتها على التنافس مع المنتجات الأجنبية ويقلل التصدير، هذا من ناحية، كما يؤدى إلى زيادة الواردات مما يظهر العجز في ميزان المدفوعات، ولا يحدث هذا بالضرورة إذا خفضت قيمة العملة تخفيضا كبيرا وهذا الإجراء له أيضا محاذيره.

لهذه الأضرار جميعها تسعى الدول النامية والصناعية على حد سواء نحو القضاء على التضخم. وبالرغم من أن التضخم المعقول مفيد في حالة وجود طاقات عاطلة يراد استغلالها، إلا أنه سرعان ما ينقلب إلى تضخم جامح يلحق الضرر بالمجتمع. لذلك يحسن أن يعيش المجتمع في حدود موارده وإمكاناته حتى يتجنب التضخم المتصاعد.

التوصيات والحلول المقترحة:

أولاً: علاج البطالة:

١- والقضاء على البطالة المقنعة يحتاج إلى تحويل جزء من الأيدي العاملة إلى أنشطة منتجة وفتح آفاق جديدة سواء في الصناعة أو بناء الطرق أو استصلاح أراضى زراعة جديدة أو شق الترع أو تعميق المصارف.

٢- يمكن علاج البطالة الموسمية عن طريق امتهان الأفراد مهنة إضافية إلى جانب مهنتهم الرئيسية بحيث يمكن أن يعملوا في هذا النشاط خلال مواسم نقص الطلب. وعلى سبيل المثال أن يتعلم العامل الزراعي مهنة صناعة السجاد بحيث ينتقل إليها عندما لا يكون هناك عمل متاح في الزراعة.

٣- مما يقلل البطالة الاحتكاكية في المجتمع أن تتوافر أساليب التدريب وإعادة التأهيل بحيث يستطيع الأفراد اكتساب المهارات الجديدة التى يوجد طلب كبير عليها في أسرع وقت ممكن.

٤- وللقضاء على البطالة الهيكلية يلزم تطوير هيكل الاقتصاد القومي بحيث يزيد حجم القطاع الصناعي لكى يستوعب عدداً أكبر من الأيدي العاملة، وتنمية قطاع الخدمات، بالإضافة إلى تطوير هيكل قطاع الزراعة لكى يمتص أيدى عاملة بدون التأثير سلبا على الإنتاج والإنتاجية. وهذا التطوير الهيكلى ليس سهلا ويحتاج إلى فترة طويلة نسبياً إلى أن يتم إنجازه. ولذلك فإن هذا النوع من البطالة يستمر في المجتمع لفترة أطول نسبياً من الأنواع الأخرى من البطالة.

٥- ويتم علاج البطالة الدورية أو البنيوية عن طريق موازنة الطلب والقضاء على التقلبات الدورية في الاقتصاد الوطنى، ولقد تعلم العالم كثيرا منذ حدوث الكساد العظيم ووجدت أساليب للحد من هذا النوع من التقلبات إلا أنه لم يقض عليها كلية.

٦- ويتحتم على المجتمعات المختلفة أن تسعى إلى زيادة فرص العمل ومحاولة استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإنسانية.

وهذا يتطلب حشد كافة طاقات المجتمع من أجل زيادة الإنتاج وإنعاش الأحوال الاقتصادية بحيث تتاح فرصة عمل لكل من يبحث عنها.

ولعلاج مشكلة البطالة يمكن للحكومة أن تقوم بصرف جزء من العلاوات الدورية للعاملين بها في شكل أسهم في مشروعات سياحية إنتاجية جدية في المناطق الجديدة والتى ينقصها إقامة هذه المشروعات من خلال صندوق لاستثمار مدخرات العاملين، ليستوعب جانباً من هذه العمالة، وفي

نفس الوقت يحد من الموجات التضخمية وارتفاع الأسعار الذى يصاحب صرف العلاوات الدورية في شكل نقدى.

ثانيا: انخفاض معدلات البطالة من خلال الحد من التضخم:

رأينا مما سبق أن من الأهداف العامة للمجتمع القضاء على البطالة وتجنب حالات التضخم المتسارع. وقد بحث أحد الاقتصاديين واسمه "فيليبس" العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة. ووجد أن هذه العلاقة علاقة عكسية، بمعنى أنه اذا انخفض معدل البطالة ارتفع معدل التضخم. وإذا أردنا تخفيض معدل التضخم فإن هذا سوف يستتبعه زيادة في معدل البطالة. أى أن شكل هذه العلاقة تكون مثل منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل متجها من اليسار إلى اليمين. ويطلق عليه اسم منحنى "فيليبس".

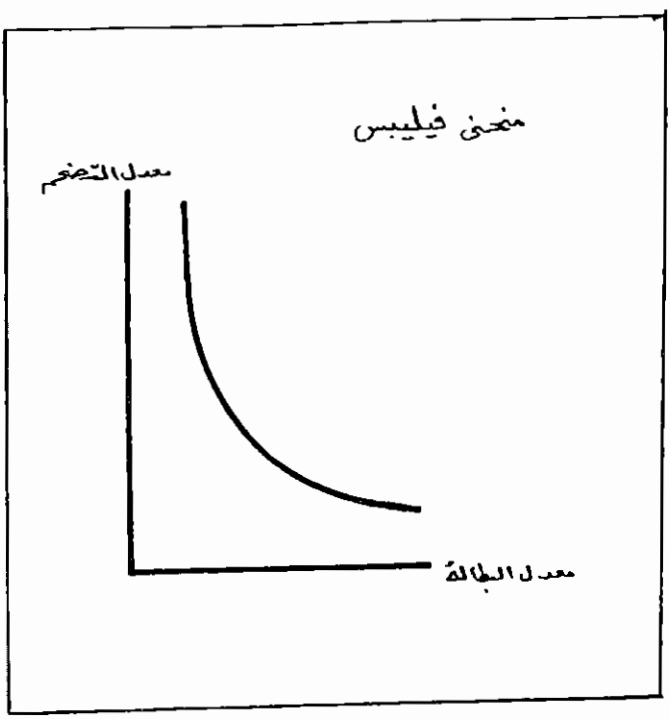

ونستنتج من هذه العلاقة أنه في بعض الحالات يتعذر علينا تحقيق الهدفين معا.

فإذا أردنا خفض معدل البطالة علينا أن نقبل معدلا أكبر من التضخم. ولذلك يحسن أن تكون هناك شروط للتبادل بين الهدفين. فإذا قلنا أن المجتمع يقبل خفض البطالة بنسبة ٢٪ مقابل زيادة معدل التضخم بنسبة ٣٪ مثلاً. فإذا كانت نسبة البطالة في الوضع الحالى ١٦٪ ومعدل التضخم ١٨٪ مثلاً. وأردنا تخفيض معدل البطالة. ورسمت السياسات الاقتصادية المقترحة على أن تصبح نسبة البطالة ١٤٪ ولكن يرتفع معدل التضخم إلى ٢٢٪ فإن هذا الوضع لا يكون مقبولا، أما إذ بلغ التضخم ٢٠٪ أو أقل فإن المجتمع يقبل هذه السياسات. إذا أن لكل شئ ثمناً. فإذا كان ما نحصل عليه أقل تكلفة مما ندفع فيه اقتنيناه والعكس بالعكس. وتفيد هذه العلاقة عند اتخاذ قرارات السياسات الاقتصادية المختلفة.

أ- يمكن الحد من التضخم المسبب بالطلب بعدة طرق هي:

١- إذا كان من الصعب تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة فيجب تمويل هذا العجز عن طريق السندات الحكومية التى تباع إلى الأفراد وقطاع الأعمال.

٢- محاولة الابتعاد قدر الاستطاعة عن زيادة كمية النقود الجديدة.

٣- من الأفضل إقلال العجز الموجود في الموازنة.

ويتم ذلك عن طريق زيادة الإيرادات من خلال الضرائب (سواء تحسين التحصيل، أو التغطية أو فرض ضرائب جديدة) أو تقليل الإنفاق العام إلى الحد الذي يتلاءم مع حجم إيرادات الدولة.

وجميع هذه الإجراءات تؤدى إلى نقص الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأفراد والشركات والحكومة ومن ثم يقل طلبها على السلع والخدمات مما يؤدى الى ميل معدل ارتفاع الأسعار نحو الانخفاض ويتم التحكم في الغلاء.

ب- ويمكن التحكم في التضخم المسبب بالنفقة عن طريق زيادة الإنتاج، والتأكد من ارتفاع الإنتاجية بنسبة أكبر من ارتفاع الأجور. ومن الجدير بالذكر أن بعض البلاد تربط مستويات الأجور بالمستوى العام للأسعار. بمعنى أنه عند ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة معينة ترتفع معدلات الأجور بنسبة متفق عليها، وهذه البلاد غالبا ما يستمر التضخم فيها بل ربما يتصاعد باستمرار كما هو الحال في مصر. لذلك ليس من الصحى المطالبة بربط الاجور بالأسعار فحسب ولكن يجب أن تكون العلاقة ثلاثية بين الأجور والأسعار والإنتاجية حتى نجنب المجتمع ويلات التضخم.

جـ- ويتم علاج التضخم المسبب بالطلب والنفقة معاً بإجراءات تتعلق بالحد من الطب من ناحية وزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية من ناحية أخرى، وذلك على النحو المبين في الحالتين السابقتين.

ويمكن أن يتضح دور الجغرافي في تشخيص مشكلة البطالة والمساهمة في حلها من خلال ما يأتى:

١- الكشف عن مدى التباين المكانى في توزيع البطالة على المستوى القومي والإقليمي أو على مستوى الريف والحضر، ومحاولة التعرف على مسببات ذلك التباين مع إمكانية تحديد نطاقات تركز البطالة وهى النطاقات ذات الرصيد المرتفع من العاطلين والتى تحتاج إلى التنمية العاجلة وتوفير فرص العمل لامتصاص أكبر قدر ممكن من العاطلين.

٢- محاولة التعرف على مدى الارتباط المكانى بين بعض الظاهرات مثل الجريمة والإرهاب والبلطجة وغيرها، والمناطق التى ترتفع بها معدلات البطالة.

٣- دراسة العلاقة بين توزيع البطالة وتوزيع موارد البيئة الطبيعية ودرجة استغلالها وإنتاجيتها، والأساليب المستخدمة لاستغلالها وامكانية تطويرها للمساهمة في التخفيف من المشكلة.

٤- التوزيع الجغرافي للاستثمارات والمشروعات طبقا لتوزيع وكثافة السكان، وطبقا للمواقع المناسبة لها، ومع الوضع في الاعتبار المناطق التى ترتفع فيها معدلات البطالة.

٥- يقوم الجغرافي بدور المنسق بين البرامج المختلفة للجهات والمؤسسات التى تتولى مشروعات التنمية، بحيث لا تتكرر نفس المشروعات في المنطقة الواحدة.

٦- دور الجغرافي في الكشف عن العلاقة بين معدلات النمو السكانى ومعدلات البطالة في الأقاليم المختلفة.

٧- إمكانية الكشف عن العلاقة بين تركيب السكان طبقا لفئات السن والنوع وطبقا لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والتباين في معدلات البطالة.

٨- دور الجغرافي في التعرف على العلاقة بين معدلات البطالة والهجرة من مناطق العرض والوفرة في الأيدي العاملة إلى مناطق الطلب عليها، وأثر ذلك في إعادة توزيع البطالة وإعادة توزيع السكان.

وحينما نتحدث عن تشخيص مشكلة البطالة في مصر، فإنه يتبادر إلى الذهن العوامل المختلفة التى أدت إلى الخلل القائم بين العرض والطلب، حيث

اقترن انخفاض الطلب على العاملين مع الزيادة المستمرة للمعروض من قوة العمل.

وقد يعتقد البعض بأن التخلى التدريجى للدولة عن سياسة تعيين الخريجين، قد أدى إلى زيادة الخلل القائم بين العرض والطلب في سوق العمل، ولكن تهدف تلك السياسة إلى عكس ذلك تماما، ويتأكد ذلك من خلال عرض الحقائق الآتية:

١- إن تخلى الدولة عن سياسة التعيين يكون حافزاً للخريج للبحث بكل الوسائل الممكنة عن العمل في أسرع وقت ممكن بدلا من انتظاره لعدة سنوات لفرصة التعيين التلقائي عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب.

٢- تؤدى طول فترة الانتظار للتعيين عن طريق مكاتب القوى العاملة إلى فقد الجوانب التعليمية والتدريبية والمهارية التى اكتسبها الخريج أثناء فترة دراسته وتدريبه في المدرسة أو الجامعة أو المعاهد المتخصصة.

٣- زيادة الأجور في القطاع الخاص مقارنة بالأجور لدى الأجهزة والمؤسسات الحكومية مما ينعكس بدوره على القوة الشرائية وزيادة الإنتاج والقدرة على التشغيل والطلب على العمل.

٤- أدى الالتزام بتعيين جميع الخريجين من جميع التخصصات المطلوبة وغير المطلوبة في سوق العمل إلى التوزيع العشوائي للخريجين وفى أعمال لا تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم وتخصصاتهم.

٥- يودى التخلى عن تعيين الخريجين إلى التخفيف من أعباء الموازنة العامة للدولة والتى توجه بالدرجة الأولى إلى توفير شبكات البنية القومية والإقليمية للمشروعات العملاقة من أجل إعطاء دفعات قوية للتنمية والتعمير خارج النطاق الحالى للمعمور المصرى.

٦- التخفيف من ظاهرة البطالة المقنعة أو التبطل Disguised Unemployment والسائدة في الحكومة والقطاع العام وحيث تصبح الإنتاجية الحدية للعامل معدومة أو ضئيلة للغاية، وقد تكون سالبة في بعض الأحيان ومن ثم يكون وقت العمل عبارة عن ساعات مهدرة وطاقات معطلة، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن الكثيرين من هؤلاء المتبطلين يحتكرون عملا اخرا في القطاع غير الرسمى، مما يقلل من فرص الحصول على العمل لمن يبحثون عنه من العاطلين.

٧- الحد من الاعتقاد السائد بأن الحكومة هي المسئولة عن المواطن مسئولية كاملة، ويقع على كاهلها كل ما يحتاجه المواطن من تعليم وتدريب وتوفير العمل والسكن وغير ذلك وهو اعتقاد خاطئ ولا طاقة لأى دولة في العالم على توفير تلك المتطلبات والاحتياجات.

٨- القضاء على الشعور السائد لدى الكثير من الخريجين بأن الالتحاق بالعمل غير الرسمى يمثل عملا مؤقتا وأنه لا يعتد بالعمل واستمراريته إلا إذا كان من خلال القطاع الرسمى والحكومى.

٩- يؤدى الاجتهاد في البحث عن فرصة العمل والالتحاق بها على التمسك بتلك الفرصة والحرص عليها وذلك بالانتظام في العمل والتفرغ الكامل له وتأديته بأقصى كفاءة ممكنة، وذلك لربط الأجر بالإنتاج في القطاع غير الرسمى.

أما بالنسبة للعوامل الحقيقية التى أدت إلى حدوث الخلل في سوق العمل فتتمثل فى ارتفاع معدلات النمو السكانى ومحدودية استيعاب القطاع الخاص للعمالة، وذلك للتوجه نحو استخدام التقنيات الكثيفة رأس المال في الإنتاج بدلا من الاعتماد على التقنيات الكثيفة العمال، كذلك محدودية استيعاب القطاع العام للعمالة نتيجة للخسائر التى منيت بها الكثير من شركاته ذلك بالإضافة

إلى عودة اعداد كبيرة من العاملين في دولة الخليج، والانخفاض المستمر للنصيب المحدود للفرد من الأراضى الزراعية وانتشار استخدام الميكنة في العمليات الزراعية، وعدم التنسيق بين مدخلات التعليم ومخرجاته طبقا لاحتياجات سوق العمل (حيث تمثل بطالة المتعلمين حوالى ٣/٢ ثلثى حجم البطالة في مصر)، ووصول المدن المصرية إلى درجة التشبع من قوة العمل، وأخيرا توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات لشبكات البنية القومية والإقليمية والمحلية.

وعلى الرغم مما سببته تلك العوامل المختلفة من ارتفاع معدلات البطالة إلا أن مؤشرات نجاح الإصلاح الاقتصادى في مصر والمتمثلة في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى قد انعكست على الامتصاص التدريجى لأعداد كبيرة من العاطلين وتقليص حجم البطالة.

وفى ظل السياسات الجديدة أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية Social Fund For Development برأسمال مبدئى حوالى ٦١٣ مليون دولار على مدار خمس سنوات، وكان من بين أهدافه خلق فرص عمل جديدة وحقيقية لشباب الخريجين، وللفئات الفقيرة العاجزة.

ويمكن تحقيق المزيد من فرص العمل بالتعاون مع هينات ومنظمات غير حكومية (الجمعيات الأهلية)، ومراكز التدريب، وجمعيات رجال الاعمال، حتى يمكن الوصول إلى الفئات الفقيرة بصورة أدق.

كما كان لتوزيع الأراضى الزراعية المستصلحة على شباب الخريجين بواقع خمس أفدنه لكل خريج ومنزل دور كبير في توفير مزيد من فرص العمل.

وقد اهتمت الدولة في السنوات الأخيرة بتنمية صعيد مصر الذي كان يعتبر بيئة طاردة ترتفع فيها نسبة البطالة والجريمة معا، ووجهت العديد من

الاستثمارات لتوفير فرص العمل لأبناء هذا الإقليم بتنميته وتطويره بحيث يصبح مركز جذب للعمالة الراغبة في الحصول على فرصة عمل.

وتدل جميع المؤشرات على أن معدلات البطالة سوف تنخفض بصورة تدريجية على المستويين القومي والاقليمى خاصة وأن معدل النمو الاقتصادى قد ارتفع من حوالى ٢٪ عام ١٩٩١ إلى حوالى ٥,٧٪ في عام ١٩٩٧م. كما انخفض معدل التضخم من ٢٠٪ إلى حوالى ٦٪ الآن. وانخفض حجم الدين الخارجى من ٥٢ مليار جنية عام ١٩٨٧ إلى ٢٨ مليار عام ١٩٩٧. كما زادت مخصصات الصندوق الاجتماعى للتنمية في الفترة الأخيرة إلى ٣,٦ مليار جنيه، وذلك لتشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة، وتفعيل دور الصندوق في امتصاص أعداد كبيرة من العاطلين، ذلك بالإضافة إلى ما سوف تحققه المشروعات العملاقة في توشكى وشبه جزيرة سيناء وشمال خليج السويس وشرق التفريعة ومناطق التعمير الجديدة على هوامش الوادى والدلتا واستزراع حوالى ٤,٣ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧م، علاوة على التنمية في قطاعات التعدين والصناعة والنقل والمواصلات والسياحة والتسويق والتجارة والخدمات المختلفة، من توفير عدة ملايين من فرص العمل الدائمة.